بسم الله الرحمن الرحيم

اثر حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح:

دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي

The Impact of corporate Governance on Earnings Management: An Empirical study on manufacturing Companies Listed in Amman Stock Exchange

إعداد

محمد بهيج محمد المصطفى

بكالوريوس محاسبة – جامعة دمشق – دمشق – سورية لعام 2009

قدمت هذه الرسالة أستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص المحاسبة في جامعة اليرموك، إربد-الأردن

أعضاء لجنة المناقشة:		التوقيع:
الأستاذ الدكتور ميشيل سعيد سويدان	مشرفاً ورئيساً	....
أستاذ في المحاسبة – جامعة اليرموك		
الدكتور اياد عيسى سرطاوي	عضواً	....
استاذ مساعد في المحاسبة – جامعة اليرموك		
الاستاذ الدكتور محمد ياسين الرحاحلة	عضواً	....
استاذ في المحاسبة – جامعة أل البيت		

الإهداء

إلى الهادي البشير، الرحمة المهداة والنعمة المسداة.

رسول الله صلى الله عليه وسلم

ثم إلى من رباني صغيراً،وتعهداني كبيراً الى شمعة اطفئتها الحياة بعد ان انارت دربي والدي الغالي رحمة الله وادخله فسيح جنانه

إلى من تتسابق الكلمات لتخرج معبرة عن مكنون ذاتها

إلى من علمتني وعانت الصعاب لأصل الى ما أنا فيه

وعندما تكتسيني الهموم اسبح في بحر حنانها ليخفف من آلامي أمي الحبيبة أطال الله لنا في عمرها

و إلى رفاق دربي وشركاء حياتي إخواتي الاعزاء إلى زهرة حياتي وأغلى ما لدي اختي الحبيبة

الى كل من احب و اقدر عماتي و اعمامي و خالتي و اخوالي و جدي الغاليين

إلى الأصدقاء والرفقاء والزملاء في سوريا و لأردن و الدول العربية

والى من احمل لها محبة في قلبي

الى شهداء شعبي العظيم الذين ضحوا بحياتهم ليبقى الوطن حرا عزيزا

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الانبياء والمرسلين

سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين.

إن الشكر لله كثيرا على فضله وتوفيقه لي بانجاز هذا العمل، ولا يسعني في هذا المقام إلا ان اتقدم بجزيل الشكر والتقدير الى أستاذي الفاضل، الأستاذ الدكتور ميشيل سعيد سويدان الذي اشرف على إعداد هذه الرسالة وعلى نبله وكريم أخلاقه، وعلى ما قدمه من توجيه ونصح ومتابعة مستمرة أثناء إعداد هذه الرسالة حتى خرجت الى حيز الوجود.

كما أتوجه بجزيل الشكر الى الدكاترة الكرام على تشريفهم لي بقبول مناقشة هذه الدراسة.

والشكر والتقدير الى شموع المعرفة أساتذة قسم المحاسبة بجامعة اليرموك على ما قدموه لي من نصح وإرشاد.

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنسَانَ وَنَعْلَمُ مَا تُوَسْوِسُ بِهِ نَفْسُهُ وَنَحْنُ أَقْرَبُ
إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ {16} إِذْ يَتَلَقَّى الْمُتَلَقِّيَانِ عَنِ الْيَمِينِ
وَعَنِ الشِّمَالِ قَعِيدٌ {17} مَا يَلْفِظُ مِن قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ
عَتِيدٌ)

سورة ق (15-18)

قائمة المحتويات

فهرس الجداول

فهرس الاشكال

الملخص

محمد، المصطفى. " **اثر حوكمة الشركات على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي** ". رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، 2012. (إشراف: الأستاذ الدكتور ميشيل سويدان)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى ممارسة ظاهرة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، ومعرفة تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في هذه الشركات. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام نسبة ميلر لمعرفة مدى ممارسة إدارة الأرباح وتحليل الانحدار المتعدد لإختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة، بالإضافة إلى أستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية. وقد شملت عينة الدراسة على (62) شركة صناعية توفرت عنها جميع البيانات المطلوبة.

وتوصلت الدراسة الى إن الشركات المشمولة في عينة الدراسة قد مارست إدارة الأرباح بشكل متفاوت خلال فترة الدراسة 2010. وقد أشارت نتائج الانحدار المتعدد الى وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين عدد الاعضاء المستقلين في مجلس الادارة وإدارة الارباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. كذلك وجود علاقة عكسية ذات دلالة احصائية بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان. اما فيما يتعلق بباقي متغيرات الدراسة فلم تجد الدراسة علاقة ذات دلالة احصائية بين كل متغير مع ادارة الارباح.

وأوصت الدراسة إلى ضرورة توعية كافة الأطراف المعنية بأهمية موضوع ممارسة إدارة الأرباح والآثار السلبية التي تحملها في طياتها هذه الممارسات في حال تم استغلالها للمصالح الشخصية، كما أوصت الدراسة اجراء الأبحاث في مجال إدارة الأرباح.

الكلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، إدارة الأرباح، ، الشركات الصناعية.

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة وأسئلة الدراسة

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

1-1 المقدمة:

إن قيام الإدارة بإعداد المعلومات المحاسبية والمالية في إطار معايير المحاسبة الدولية، تهدف إلى ضمان سلامة وموضوعية القياس المحاسبي، والبعد عن التحيز الشخصي، والعدالة في العرض والإفصاح، إلا أن هذه المعايير مازالت تعطي إدارة الشركة مرونة واسعة في الاختيار بين السياسات والإجراءات والطرق المحاسبية البديلة، والتي قد تستغل من قبل بعض مديري الشركات لتحقيق أغراض أو أهداف شخصية، (مثل العمل على تحقيق مستويات أرباح مستهدفة من أجل زيادة مكافآتهم، أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية)، الأمر الذي قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، هذا ما أدى بدوره إلى نشوء ما يسمى بظاهرة إدارة الأرباح (أبو عجيلة و حمدان، 2010).

كذلك يلاحظ أن هناك قلق متزايد من جانب المستثمرين حول بعض الممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح، والتي تضعف الثقة في القوائم المالية، وتعوق التدفق الكفء لرأس المال في الأسواق المالية، إذ أن بعض المديرين يستغلون المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً من خلال التقديرات المحاسبية، ويحرفون التقارير المالية عمداً. في هذا الإطار أبدى رئيس لجنة بورصة الأوراق المالية في نيويورك قلقاً حول ممارسة إدارة الأرباح والآثار السلبية لهذه الممارسة على جودة الأرباح والتقارير المالية (Magrath and Weld, 2002)

كذلك أدت الفضائح المحاسبية في الشركات الكبيرة خلال العقد السابق إلى زعزعة الثقة لدى المستثمرين، وغالبا ما كان يعزى سبب الفشل في هذه الشركات إلى ضعف الرقابة الداخلية لديها، وقد كان نتيجة هذه الفضائح، اتخاذ العديد من الإجراءات والقوانين للحد من تكرارها، وكان من ضمنها قانون (Sarbanes-Oxley) الذي فرض على الشركات -التي يتم تداول

أسهمها في الولايات المتحدة الأمريكية – تطبيق مجموعة من قواعد الحوكمة المؤسسية، وفي العام 2003 تبنى سوق نيويورك مجموعة إضافية من قواعد حوكمة الشركات، وأوجب على جميع الشركات المدرجة أسهمها للتداول في السوق المالي تطبيقها (Anup & Sahiba, 2004).

عرفت الحوكمة على أنها مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين، وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة وتحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية).

لقد قامت دول عديدة بتبني وتفعيل دور الحوكمة المؤسسية للحد من ظاهرة إدارة الأرباح، وإصدار القوانين والتعليمات المتعلقة بمتطلبات تلك الحوكمة، والتي تتمثل بوجود مجلس إدارة مستقل وبحجم مناسب، يشرف على أعمال الإدارة التنفيذية ويراقبها، ويراجع تطبيق الخطط الاستراتيجية للشركة، ويتدخل بفاعلية عند الضرورة، ويعي تماما الخطط التشغيلية السنوية للشركة ويراقبها، ويشكل لجان تدقيق تتمتع بالاستقلالية والخبرة المالية الكافية وتقوم بواجباتها على أكمل وجه، الأمر الذي يمكن أن يعمل على الحد من قدرة إدارة الشركة على إدارة الأرباح والتحكم بها .(Klein, 2000)

2-1 مشكلة وأسئلة الدراسة:

لقد حاول العديد من الدراسات تحديد مختلف العوامل المؤثرة في سلوك إدارة الأرباح من قبل المديرين، وذلك بسبب علاقتهم المباشرة بإعداد التقارير المالية، والتي تتيح لهم الفرصة للتأثير

على أرقام الأرباح المفصح عنها في تلك التقارير بما يحقق أهدافهم الشخصية. وتحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

1. ما مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان لظاهرة إدارة الأرباح.

2. ما مدى تأثير العوامل التالية المرتبطة بحوكمة الشركات على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي:

- وجود لجنة تدقيق.
- عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
- الفصل بين منصب المدير ومجلس الإدارة.

3. ما مدى تأثير بعض العوامل الديموغرافية التالية للشركات على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي:

- حجم المنشاة.
- نسبة تركز الملكية.
- الأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة.
- الرافعة المالية.

- ربحية الشركة.

3-1 أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

1. معرفة مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان لظاهرة إدارة الأرباح.
2. معرفة مدى تأثير العوامل التالية والتي ترتبط بحوكمة الشركات على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي:
   - وجود لجنة تدقيق.
   - عدد أعضاء مجلس الإدارة.
   - استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
   - الفصل بين منصب المدير و مجلس الإدارة.
3. معرفة مدى تأثير للعوامل الديموغرافية التالية والتي ترتبط بالشركات على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي:
   - حجم المنشاة.
   - نسبة تركز الملكية.
   - الأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة.

- الرافعة المالية.

- ربحية الشركة.

4-1 أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة كونها تتناول ظاهرة إدارة الأرباح التي من الممكن أن يمارسه مديرو الشركات من أجل تحقيق بعض الأهداف، حيث تسعى هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير حوكمة الشركات على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وبالتالي فإن أهمية هذه الدراسة تتمثل بالنقاط التالية:

1) أهمية علمية: من حيث قلة الأبحاث التي تدور حول العلاقة بين إدارة الأرباح والحوكمة في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي وذلك في حدود علم الباحث.

2) أهمية عملية (تطبيقية): سوف تساعد هذه الدراسة على توفير بعض الدلالات والمؤشرات لبعض الأطراف في اتخاذ القرارات والإجراءات المهمة في أداء أعمالهم، ومنهم:

أ- المساهمين والمستثمرين: تسعى هذه الدراسة إلى التعرف إذا ما كان هناك ممارسة لإدارة الأرباح من قبل المديرين في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي و مدى تأثير الحوكمة في الحد من هذه الممارسات، مما جعل هذه الدراسة تساعد على تقديم بعض المؤشرات التي تدل على متانة الهيكل التنظيمي لهذه الشركات، وخاصة أن وجود نظام الحوكمة في الشركات

يساعد على عملية التنظيم والرقابة الداخلية وضبطها قبل اتخاذ أي قرار من شأنه أن يؤثر على مستوى الاستثمار في الشركة.

ب- المقرضين: إن القوة التنظيمية والمتانة الإدارية تعطي ضمانا للمقرضين على أن المنشأة في وسعها تسديد الالتزامات المترتبة عليها، لذلك فإن وجود درجة عالية من الحوكمة قد تعطي ضمانا إضافيا للمقرضين عن عدم وجود أي مخالفات أخلاقية من قبل الإدارة متمثلة في ممارستها لإدارة الأرباح.

ت- المدققين الخارجيين: في الآونة الأخيرة أصبح مطلوبا من المدققين الخارجيين توسيع أعمالهم لتشمل معرفة قدرة الشركة على الاستمرار بنشاطها، حيث تعتبر ممارسة إدارة الأرباح أحد أسباب فشل الشركات وخروجها من السوق، ولذلك ستقوم هذه الدراسة بمدّ المدققين الخارجيين برؤية متواضعة عن ممارسة الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي لإدارة الأرباح ومدى قدرة الحوكمة على الحد من هذه الممارسات.

ث- الباحثين ومحللي البيانات: سوف تقوم هذه الدراسة على توفير بعض المعلومات المالية وغير المالية حول ممارسة الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي لإدارة الأرباح، ومدى قدرة الحوكمة على الحد من هذه الممارسات، والتي قد تسهم في إضافات نوعية في أداء أعمالهم.

5-1 فرضيات الدراسة:

تتمحور فرضيات الدراسة حول النقاط التالية:

1. يمارس المديرون في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان لظاهرة إدارة الأرباح.

2. يوجد تأثير للعوامل التالية المرتبطة بحوكمة الشركات على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي:

- وجود لجنة تدقيق.
- عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
- الفصل بين منصب المدير ومجلس الإدارة.

3. يوجد تأثير للعوامل الديموغرافية التالية للشركات على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي:

- حجم المنشاة.
- عدد الأفراد الذين يملكون نسبة كبيرة من الأسهم.
- الأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة.
- الرافعة المالية.

- ربحية الشركة.

1-6 مخطط الدراسة:

سوف يتضمن مخطط الدراسة ستة فصول جاءت على الشكل التالي:

- الفصل الأول: يتضمن الإطار العام للدراسة.
- الفصل الثاني: يتضمن الإطار النظري للدراسة.
- الفصل الثالث: يتضمن الدراسات السابقة.
- الفصل الرابع: يتضمن منهجية الدراسة.
- الفصل الخامس: يتضمن تحليل وعرض نتائج الدراسة.
- الفص السادس: يتضمن النتائج و التوصيات.

الفصل الثاني الإطار النظري

أولا-حوكمة الشركات:

2-1-1 تمهيد.

2-1-2 نشأة وتطور حوكمة الشركات.

2-1-3 مفهوم حوكمة الشركات.

2-1-4 مبادئ حوكمة الشركات.

2-1-5 أهمية حوكمة الشركات.

2-1-6 أهداف حوكمة الشركات.

2-1-7 خصائص حوكمة الشركات.

2-1-8 اطراف حوكمة الشركات .

ثانيا- إدارة الأرباح:

2-2-1 تمهيد.

2-2-2 تعريف إدارة الأرباح.

2-2-3 دوافع إدارة الأرباح.

2-2-4 آليات وأساليب إدارة الأرباح.

أولا – حوكمة الشركات

2-1-1 مقدمة:

شهد العالم أزمات عديدة خلال السنوات السابقة أدت إلى انهيار اقتصادي ليس على مستوى المؤسسات فحسب بل كاد أن يكون على مستوى اقتصاديات دول أحيانا، ولعبت قلة جودة المعلومات المحاسبية والتلاعب في القوائم المالية من قبل المديرين التنفيذين دورا مهما في التسبب بهذه الأزمات، ومن هنا ازدادت أهمية مفهوم حوكمة الشركات والذي يقوم على أساس تنظيم العلاقات القائمة بين مجالس الإدارات في الشركات وبين الإدارات التنفيذية ولجان التدقيق وكذلك المساهمين وأصحاب المصالح فيها (سليمان، 2006).

2-1-2 نشأة وتطور حوكمة الشركات :

إن التطور الذي حصل على ملكية الشركات والانتقال من الشركات الفردية إلى الشركات المساهمة التي تضم عدداً كبيراً من المساهمين برأس مال كبير كان من أهم نقاط التحول في الاقتصاد المعاصر، ولكن رغم أن هذا التحول كان إيجابيا إلا أنه لم يخل قطٌ من المشاكل والمعوقات التي ألقت بظلالها، وخاصة وأن الملكية لم تعد لشخص بعينه بل هي في يد مجموعة من الأشخاص، فكان لابد من إيجاد حل لهذا الموضوع ظهر من خلال نظرية الملكية، حيث فصلت هذه النظرية بين ملكية الشركة وإدارة الشركة وعدت الإدارة جهة مستقلة تقوم بالعمل على تسيير أعمال الشركة وزيادة قيمتها، ولكن هذا الفصل أدى إلى الكثير من المشاكل لعل من أهمها؛ التضارب في المصالح بين حملة الأسهم والإدارة، وبما أن الإدارة هي المتحكمة بتسيير أعمال المنشاة، فإنها تجمل الأمور لمصلحتها دون النظر لمصالح المساهمين، ما أدى إلى خلق

مشاكل كبيرة في الشركات تسببت أحياناً بالعسر المالي أو الإفلاس، فكان لابد من وجود نظام لضبط المديرين ومنعهم من التلاعب (سليمان، 2006).

وإن ما حصل من انهيار لأكبر شركات الطاقة الأميركية(Enron) نتيجة تلاعب الإدارة في القوائم المالية للشركة بالاتفاق مع شركة (Arthur Anderson) أحد أكبر شركات التدقيق في العالم ترك أثراً كبيراً على مصداقية الإدارة وشركات التدقيق، وعلى إثر ذلك صدر ما يسمى بقانون (Sarbanes Oxley act، 2002) حيث أصبح لزاماً على الإدارة التحقق من فعالية إجراءات وآليات الرقابة على الإفصاح في التقارير السنوية وربع السنوية، وتوثيق وتقييم الإفصاح عن فعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية، كما ألزم المدقق الخارجي بتقييم وإبداء الرأي بشأن الإجراءات التي تتبعها الإدارة في تقييم الرقابة الداخلية، وألزم القانون أيضًا أن تقوم لجنة التدقيق بإعداد تقرير عن المشاكل المحاسبية والمالية المحتملة، كما ألزمها أيضًا بالإفصاح عن مدى الالتزام بالقواعد الأخلاقية، وعليه فقد أدت هذه المتطلبات الجديدة إلي توسيع دور وظيفة التدقيق الداخلي في دعم المنشآت لغرض مقابلة هذه المتطلبات الإلزامية (عيسى، 2008).

وعند استعراض التجارب الدولية بشأن حوكمة الشركات، نلاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت السباقة في هذا المجال، إذ قامت بورصة نيويورك NYSE (2003) باقتراح قواعد تلزم الشركات بتحديد مديرين مستقلين لحضور اجتماعات مجلس الإدارة، أما في اليابان فقد قامت بورصة طوكيو بوضع دليل للتطبيقات الجيدة لحوكمة الشركات ليتم إتباعها من قبل المؤسسات اليابانية في سبيل إعداد المعايير التي تتفق مع القانون التجاري الياباني (يعقوب ومحمد، 2007).

ونرى المفوضية الأوربية قد عملت على تكليف فريق عمل بروكسيل لمهمة تطوير وتوحيد الإطار القانوني للشركات بهدف الإفصاح وحماية المستثمرين، وفي أمريكا اللاتينية قامت سبع دول في سان باولو بتفعيل مشاركتهم في رابطة لمؤسسات حوكمة الشركات (Williamson, 1999).

3-1-2 مفهوم حوكمة الشركات :

يعتبر مصطلح حوكمة الشركات هو الترجمة العربية لـ (Corporate Governance)، وقد اقترح استخدام المصطلح من قبل الأمين العام لمجمع اللغة العربية وأصبح المصطلح المتداول في هذا المجال، أما الترجمة العلمية التي تم الاتفاق عليها لهذا المصطلح فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة (يوسف، 2007).

تعددت التعاريف واختلفت حول مفهوم حوكمة الشركات فلا يوجد تعريف شامل وواضح لحوكمة الشركات، غير أنها جميعا تدور في إطار واحد من تنظيم العلاقة بين المديرين والأطراف أصحاب المصالح والرقابة على عمل هؤلاء المديرين للوصول إلى تحقيق أهداف الشركة أو المنظمة في الربحية و تعظيم ثروة المستثمرين، و يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بحوكمة الشركات إلى ثلاث محاور أساسية تم دراستها من قبل مجموعة كبيرة من الباحثين والمنظمات و كل تعريف يدور حول محور معين، وفيما يأتي ذكر لهذه المحاور:

- المحور الأول و يتناول هذا المحور عرض للتعاريف و الأفكار التي تم طرحها من قبل مجوعة من الباحثين نظروا لحوكمة الشركات على أنها عبارة عن منظم للعلاقة بين مجموعة أطراف في الشركة وهم المديرون Managers،

والمستخدمون Employees، والموردون Suppliers، والزبائن Customers، والمراقبون Controllers، والمساهمون Shareholders، والمجتمع Society.

في إطار هذا المحور عرفت حوكمة الشركات من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD,2004) على أنها: « مجموعة من العلاقات بين إدارة الشركة ومجلس إدارتها ومساهميها وذوي المصلحة الآخرين وتقدم حوكمة الشركات أيضا الهيكل الذي من خلاله توضع أهداف الشركة و تحدد وسائل إنجاز تلك الأهداف والرقابة على الأداء».

وذهب (Solomon,2007) إلى هذا الاتجاه حيث وصف الحوكمة بانها النظام الذي يهدف إلى تحقيق التوازن بين الأطراف الداخلية والخارجية في المنظمة، مع الأخذ بعين الاعتبار المسؤولية تجاه أصحاب المصالح، بالإضافة إلى المسؤولية الاجتماعية تجاه جميع الأطراف.

وقد عرفها (Martin,2009) في دراسته على أنها: «مجموعة من القوانين والقواعد التي تحدد العلاقات التعاقدية التي تربط المساهمين ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح و ذلك عن طريق تحديد مسؤوليات وواجبات و حقوق كل منهم».

- المحور الثاني: حوكمة الشركات ما هي إلا نظام رقابي لضبط عمل المديرين، ومراقبة أدائهم للتأكد من حماية جميع الأطراف المستفيدة، والتأكد من الاستغلال الأمثل للموارد من قبل مديرين الشركات.

وبناء على هذا المحور عرفها (Donaldson,1990) على أنها: «الإطار الذي يتم من خلاله مراقبة عمل المديرين».

أما لجنة Cadbury فقد عدت حوكمة الشركات نظاما يتم من خلاله توجيه ومراقبة أداء العمل في الشركات، وجاء ذلك في التقرير الذي أصدرته في عام 1992 في المملكة المتحدة البريطانية (Cadbury, 1992).

نظام يتم من خلاله إدارة ومراقبة المديرين بهدف حماية حقوق المساهمين والمساواة بينهم وإشراكهم في اتخاذ القرار. و تحديد القواعد التي تستخدم لإدارة الشركة و حماية المساهمين (الرحيلي،2008).

- أما المحور الثالث: فقد نظر إلى حوكمة الشركات على أنها: نظام يسعى لتحقيق أهداف المنشاة من خلال مجموعة من القواعد التي تعمل على تحفيز المديرين للعمل على زيادة قيمة الشركة.

وقد نوهت منظمة OECD (2004) إلى أن حوكمة الشركات الجيدة هي التي توفر الحوافز المناسبة لمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية لدفعهم لتحقيق أهداف المنشاة.

كما تم تعريفها على أنها: مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المنظمة (Sarkar & Mvjvmdar, 2005).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن الخروج بتعريف شامل لحوكمة الشركات على أنها: **نظام متكامل لتحقيق أهداف الشركة، ينظم العلاقات فيها، ويحدد صلاحيات كل طرف، والأعمال التي يتوجب عليه القيام بها، وذلك من خلال نظام رقابي يتم من خلاله توجيه ومراقبة الإدارة في عملها، من أجل تحفيزها لتحقيق أهداف الشركة على كافة الأصعدة وتعظيم ربحيتها.**

4-1-2 مبادئ حوكمة الشركات:

تعد المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD،2004) من أهم المبادئ في مجال حوكمة الشركات، وقد تم تقسيمها إلى خمس مبادئ نذكره تاليا :

1. حقوق المساهمين"The Right of Shareholders":

حيث ينبغي أن يكفل نظام حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين في ما يلي:

- تأمين أساليب تسجيل الملكية ونقل وتحويل ملكية الأسهم، والحصول على المعلومات الخاصة بالشركة في الوقت المناسب وبصورة منتظمة، إضافة إلى المشاركة في اجتماعات وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- مشاركة المساهمين بالقرارات المتصلة بالتغيرات الأساسية في الشركة، كالتعديلات في النظام الأساسي أو طرح أسهم إضافية.
- فرصة المشاركة الفعالة والتصويت في الاجتماعات العامة للمساهمين، كما ينبغي إعلامهم بالقواعد التي تحكم اجتماعات المساهمين.
- الإفصاح عن الهياكل والترتيبات الرأسمالية التي تمكن أعداداً معينة من المساهمين من ممارسة درجة من الرقابة لا تتناسب مع حقوق الملكية التي يحوزونها.
- السماح لأسواق الرقابة على الشركات بالعمل على نحو فعال يتسم بالشفافية.

2. المعاملة المتساوية للمساهمين "The Equitable Treatment of Shareholders":

يجب أن يعامل الجميع بشكل متكافئ سواء كانوا من صغار المساهمين أو من الأجانب، وأن يتاح للجميع الحصول على تعويضات في حال انتهكت حقوقهم، وقد شمل المبدأ ما يلي:

- يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متساوية.
- يجب منع تداول الأسهم بصورة لا تتسم بالإفصاح أو الشفافية.
- ينبغي أن يطلب من أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين التنفيذين الإفصاح عن وجود أية مصالح خاصه بهم قد تتصل بعمليات أو بمسائل تمس الشركة.

3. دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة "The Role of Shareholders":

وينص على الاعتراف بحقوق أصحاب المصالحة كما يرسيها القانون، كما يعمل أيضا على تشجيع التعاون بين الشركات وبين أصحاب المصالح في مجال خلق الثروة وفرص العمل وتحقيق الاستدامة للمشروعات القائمة على أسس مالية سليمة وقد نص على ما يلي:

- احترام حقوق أصحاب المصالح التي يحميها القانون.
- يحمي القانون أصحاب المصالح فإن أولئك يجب أن يتم تعويضهم في حال انتهاك حقوقهم.

- وجود آليات لمشاركة أصحاب المصالح، وأن تكفل تلك الآليات بدورها تحسين مستويات الأداء.
- تكفل لأصحاب المصالح الحصول على المعلومات المتصلة بحوكمة الشركات.

4. الإفصاح و الشفافية "Disclosure and Transparency" :

ينبغي على حوكمة الشركات أن تحقق الإفصاح الدقيق في الوقت الملائم بشأن كافة المسائل المتصلة بتأسيس الشركة، ومن بينها الموقف المالي والأداء والملكية وأسلوب ممارسة السلطة وقد نص المبدأ على:

- يجب أن يشتمل الإفصاح على النتائج المالية والتشغيلية، وأهداف الشركة، وحقوق التصويت، وأعضاء مجلس الإدارة، والمزايا الممنوحة لهم.
- يجب القيام بعملية مراجعة سنوية عن طريق مراجعٍ مستقل.
- إمكانية حصول مستخدمي المعلومات عليها في الوقت الملائم بالتكلفة المناسبة.

5. مسؤولية مجلس الإدارة:"The Responsibility of the Board" :

تتضمن حوكمة الشركات الخطوات الإرشادية الاستراتيجية لتوجيه الشركات، كما يجب أن تكفل المتابعة الفعالة للإدارة التنفيذية من قبل مجلس الإدارة، وأن تضمن مساءلة مجلس الإدارة من قبل الشركة والمساهمين وقد اشتملت على المبادئ التالية:

- يجب أن يعمل أعضاء مجلس الإدارة على أساس توافر كامل المعلومات، وكذلك على أساس النوايا الحسنة، وسلامة القواعد المطبقة، كما يعمل لتحقيق مصالح الشركة والمساهمين.

- مجلس الإدارة ينبغي أن يعمل على تحقيق المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين.

- يجب أن يضمن مجلس الإدارة التوافق مع القوانين السارية و يأخذها بعين الاعتبار.

- يجب أن يتمكن مجلس الإدارة من ممارسة التقييم الموضوعي لشؤون الشركة، وأن يجري ذلك على نحو مستقل عن الإدارة التنفيذية.

2-1-5 أهمية حوكمة الشركات:

إن ما تحمله حوكمة الشركات من مبادئ تنص عليها تجعل لها أهمية كبيرة، فهي توفر الهيكل الذي يتم من خلاله وضع أهداف الشركة، وتحديد الوسائل لبلوغ هذه الأهداف، ومراقبة الأداء،. فالحوكمة الجيدة تؤدي إلى تحقيق الأهداف التي تكون في مصلحة الشركة ومساهميها، وتسهل عملية الرقابة الفعالة من خلال الحوافز المناسبة والعادلة التي توفرها لمجلس الإدارة وللإدارة التنفيذية للشركة، كما أن وجود نظام فعال للحوكمة داخل كل شركة وفي الاقتصاد ككل سيؤدي إلى توفير درجة عالية من الثقة اللازمة لسلامة عمل اقتصاد السوق وما يترتب عليه من خفض لتكلفة رأس المال و تشجيع المنشآت على استخدام الموارد بطريقة أكثر كفاءة، وبالتالي إلى تدعيم النمو الاقتصادي للدولة (سليمان،2006).

و بشكل عام تعتبر حوكمة الشركات على درجة من الأهمية لما تحققه من مكاسب للشركات على جميع الأصعدة، وقد أشار إلى هذا عدد من الباحثين فذكروا من هذه المكاسب ما ياتي:

1. تحقيق الثقة في المعلومات المالية الواردة في القوائم المالية المنشورة، وذلك بفرض حماية مستخدم القوائم المالية وخاصة المساهمين والمتعاملين في سوق الأوراق المالية (شحاتة وعلي،2007).

2. تحقيق العدالة من خلال الاعتراف بحقوق جميع الأطراف ذات المصالح بالشركة وبالشكل الذي يضمن تحقيق العدالة والمساواة بين المساهمين سواء كانوا داخل أو خارج الشركة (النواس، 2008).

3. تحقيق أعلى قدر للفاعلية من مراجعي الحسابات الخارجيين، وبخاصة أنهم على درجة مناسبة من الاستقلالية، وعدم خضوعهم لأي ضغط من جانب مجلس إدارة الشركة، أو من جانب المديرين التنفيذيين العاملين فيه (السعدني،2005).

4. محاربة الفساد الداخلي في الشركات وعدم السماح بوجوده والقضاء عليه نهائيا، وضمان تحقيق النزاهة والاستقامة لكافة العاملين في الشركة (شحاتة وعلي ،2007).

5. توفير المعلومات ودعم سلامة قنوات الاتصال، حيث أن توفير المعلومات المفيدة ذات الحقائق المتمثلة بالدقة والملائمة لجميع الأطراف ذات العلاقة بعمل الشركة كل ذلك يعكس سلامة وصحة التحكم المؤسسي في الشركة، فضلاً عن سلامة أنظمة الرقابة

الداخلية والخارجية، وتطبيق القواعد والقوانين كلها تدعم حوكمة الشركات وبما ينعكس في سلامة أداء الشركة (النواس، 2008).

6. وفي الجانب المحاسبي والرقابي فتتجسد أهمية حوكمة الشركات حسب ما ذكر (ميخائيل، 2005):

- محاربة الفساد المالي والإداري في الشركات وعدم السماح بوجوده أو عودته مرة أخرى.
- تحقيق ضمان النزاهة والحيادية والاستقامة لكافة العاملين في الشركة ابتداء من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين حتى أدنى مستوى للعاملين فيها .
- تحقيق الاستفادة القصوى من نظم المحاسبة والرقابة الداخلية، وتحقيق فاعلية الإنفاق وربط الإنفاق بالإنتاج .
- تحقيق قدر كاف من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية.
- ضمان أعلى قدر من الفاعلية مدققي الحسابات الخارجيين، والتأكد من كونهم على درجة عالية من الاستقلالية وعدم خضوعهم لأية ضغوط من مجلس الإدارة أو من المديرين التنفيذيين.

2-1-6 أهداف حوكمة الشركات:

لعل ما تحمله حوكمة الشركات في طياتها من مبادئ وضوابط تهدف جميعها إلى حماية الأطراف أصحاب المصالح المرتبطين بالشركة، من هنا فإن حوكمة الشركات تسعى لتحقيق الأهداف التالية (OECD,2004) :

1. تحسين أداء الشركات .

2. وضع الأنظمة الكفيلة بمعالجة الغش وتضارب المصالح والتصرفات غير المقبولة مادياً وأدائيا وأخلاقيا.

3. وضع أنظمة الرقابة على إدارة الشركات وأعضاء مجلس إدارتها.

4. وضع أنظمة لإدارة الشركة وفقا لهيكل يحدد توزيع كل الحقوق والمسؤوليات فيما بين (المشاركين) مجلس الإدارة والمساهمين .

5. وضع القواعد والإجراءات المتعلقة بسير العمل داخل الشركة لتحقيق أهدافها.

و قد تناول باحثون أهداف حوكمة الشركات من عدة جوانب نذكرها:

1. العمل على منع التلاعب والتحريف والخداع في القوائم المالية للشركة، والحد من الأثار السلبية لظاهرة عدم تماثل المعلومات (علي وشحاتة،2007).

2. زيادة الثقة في نجاح عمليات الخصخصة وتحقيق لأفضل العوائد على استثماراتها وخلق فرص العمل وزيادة التنمية الاقتصادية (قباجة،2008).

3. تعزيز السمعة الاقتصادية للشركة وذلك من خلال وضع السياسات والإجراءات المناسبة التي تعكس المسؤولية الاجتماعية للشركة وحرصها على خدمة البيئة المحلية والمجتمع (الهنيني،2004).

4. زيادة ثقة المستثمرين والمتعاملين بالأسواق المالية بالمعلومات الواردة في القوائم المالية للشركة (علي و شحاتة،2007).

5. قياس مدى كفاءة أسواق رأس المال باعتبارها من أهم المعايير التي يمكن من خلالها تنفيذ مثل هذا القياس (قباجة،2008)

7-1-2 **خصائص حوكمة الشركات:**

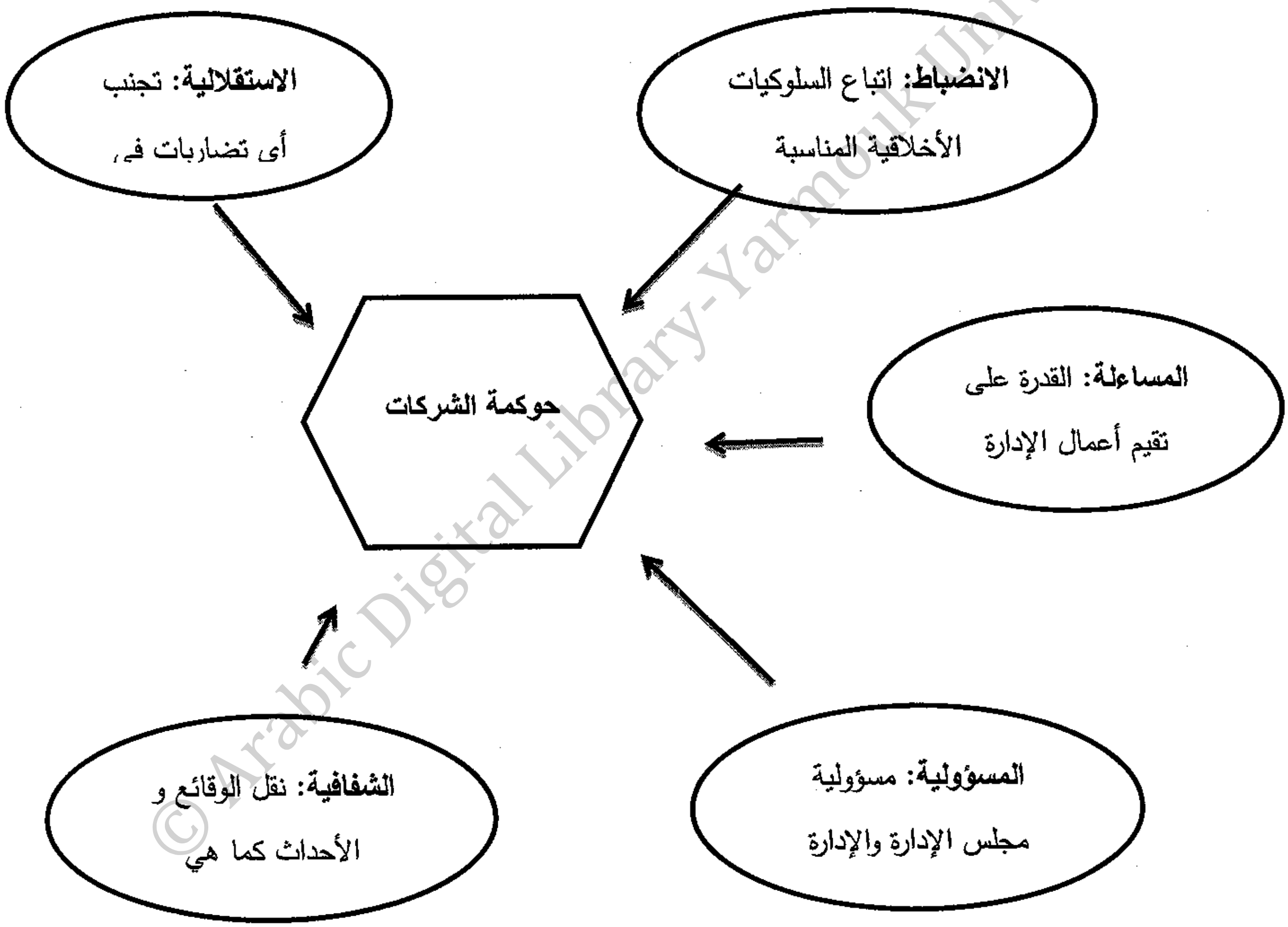
حتى تحقق حوكمة الشركات غايتها وأهدافها يجب أن تتوفر فيها مجموعة من الصفات و الخصائص (علام،2009) وهي:

- **الانضباط** : وهو اتباع السلوكيات الأخلاقية المناسبة والصحيحة عند قيام الأفراد في المنظمة بأعمالهم.
- **الشفافية** : وهي نقل الوقائع والأحداث كما هي من دون تحريف وبصورة واضحة ودقيقة.
- **الاستقلالية** : وهي العمل على تجنب أي تضاربات في المصالح من خلال اتباع القواعد والأسس التي من شانها أن تحد من التعارض، و تتمثل في وجود رئيس مجلس أدارة مستقل وفي وجود مدققين خارجيين مستقلين.
- **المساءلة** : وهي أن يمتلك المساهمون والملاك في الشركة القدرة على تقييم أعمال الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة ومساءلتهم بكل مرونة في كل ما يتعلق بالقرارات التي تخص مصالحهم وما يرتبط بأهداف الشركة.
- **المسؤولية:** وهي مسؤولية مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية أمام جميع الأطراف عن كل ما يقومون به من أعمال وكل ما يتعلق بقراراتهم والنتائج المحققة.

ويبين الشكل (2-1) والذي وضعه الباحث الخصائص التي يجب توافرها في حوكمة الشركات

الشكل (2-1)

الخصائص التي يجب توافرها في حوكمة الشركات



المصدر: اعداد الباحث

2-1-8 أطراف حوكمة الشركات:

أ- **لجنة التدقيق:**

كان أول ظهور لفكرة لجان التدقيق في أميركا _إثر أزمة الكساد الكبير_ عام 1928 وكان ضعف لجان التدقيق من العوامل التي سببت هذه الأزمة (السقا وأبو الخير،2002). وفي عام 1976 أوصى المعهد الأميركي للمحاسبين بوجوب تشكيل لجان تدقيق من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين يكون من اختصاصاتها حل المشاكل التي تنشأ بين المدقق الخارجي وإدارة الشركة، وخاصة في النواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية (سليمان،2006).

وفي ظل إطار عمل هيئة الأوراق المالية لتطوير سوق رأس المال الوطني الأردني والأطر التشريعية والتنظيمية فيه، فقد أصدرت هيئة الأوراق المالية عام 2004 تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق، وقد ألزمت مجالس الإدارة في الشركات المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائها الطبيعيين غير التنفيذيين، وحددت مهام وصلاحيات ومسؤوليات لجان التدقيق لتعزيز الإفصاح والشفافية في القوائم المالية، ولدعم استقلالية المدقق الداخلي والخارجي مما ينعكس إيجابياً على سلامة ودقة البيانات المالية المعلنة من الشركات (هيئة الأوراق المالية،2004).

ب- مجلس الإدارة:

وهو يمثل المساهمين وأصحاب المصالح، ويقوم مجلس الإدارة باختيار المديرين التنفيذيين الذين توكل إليهم سلطة الإدارة، بالإضافة للرقابة على أدائهم، كما يقوم برسم السياسات العامة وكيفية المحافظة على حقوق المساهمين.

ولكي تكون هذه المجالس فعالة ينبغي أن تكون في الموقف الذي يؤهلها للعمل لمصلحة الشركة، وفي ذات الوقت تأخذ الأهداف الاجتماعية للشركة بعين الاعتبار، كما يجب أن تمتلك السلطة اللازمة لممارسة أحكامها الخاصة بعيدا عن التدخلات السياسية والبيروقراطية في شؤونها، وتقوم باختيار الإدارة العليا، فضلا عن الإشراف المستمر على أداء الشركة والإفصاح عن ذلك (World Bank,2006) .

وبحسب قانون الشركات رقم 22 لسنة 2002 و تعديلاته، يتولى إدارة الشركة في قطاع الصناعة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضائه عن خمسة أشخاص ولا يزيد على ثلاثة عشر وفقا لما يحدده نظام الشركة، وتقتضي مبادئ الحوكمة الرشيدة أن يتم انتخابهم وفق أسلوب التصويت التراكمي من قبل الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري، على أن يكون ثلث أعضاء المجلس على الأقل من الأعضاء المستقلين، وفي حال وجود كسر في ناتج احتساب الثلث المشار إليه، يقرب الناتج إلى الرقم الصحيح التالي (دليل قواعد حوكمة الشركات المدرجة في سوق عمان،2002).

ج- الإدارة التنفيذية:

و هي المسؤولة عن الإدارة الفعالة للشركة وتقديم التقارير الخاصة بالأداء إلى مجلس الإدارة، وتعتبر أدارة الشركة هي المسؤولة عن تعظيم أرباح الشركة، إضافة إلى مسؤوليتها تجاه الإفصاح والشفافية في المعلومات التي تنشرها للمساهمين (علي وشحاته،2007).

ثانياً – إدارة الأرباح:

2-2-1 تمهيد:

ركزت الدراسات المحاسبية في الآونة الأخيرة على جودة التقارير المالية لما لها من أهمية خاصة في مجال البحث المحاسبي، وتناولت أهم العوامل المؤثرة في جودة التقارير المالية والتي منها: مدى إتباع الشركات لمجموعةٍ عاليةِ الجودةِ من المعايير المحاسبية، والعوامل النظامية التي تخضع لها الشركات، وأخيرا العوامل الأخرى المرتبطة بالشركات من حيث مدى التزامها بتحسين درجة الشفافية، وذلك من خلال اتخاذ إجراءات إضافية بخلاف القواعد النظامية (العشماوي والرحيلي ، 2010).

2-2-2 ماهية إدارة الأرباح:

فقد عرفت إدارة الأرباح على أنها التلاعب المتعمد الهادف لخدمة مصالح شخصية سواء كان من طرف إدارة الشركة، لإيهام الجمهور بالثبات في أرباح الشركة خلال السنوات المتلاحقة الذي بدوره سينعكس على أسعار الأسهم وعلى قرار المستثمر.

وقد عُرِّفت إدارة الأرباح بعدد من التعريفات منها:

- ❖ هي عبارة عن التدخل المتعمد في عمليه التقارير المالية الخارجية بهدف الحصول على منافع خاصه, وانه في حاله توسيع ذلك سيتضمن إدارة الربحية الحقيقي التي تمارس من خلال تغيير تقارير التمويل من أجل تعديل الأرباح المقرر عنها أو تعديل بعض من عناصرها (Schipper,1989).

❖ هي استخدام المديرين لحكمهم الشخصي في إعداد وإنشاء القوائم المالية بهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية بشأن تراجع الأداء الاقتصادي للمنشأة، أو لإبرام تعاقدات تعتمد على الأرقام المحاسبية (Healy and Wahlen, 1999).

❖ وتعرف أيضا على أنها استخدام المحاسبين المحترفين لخبراتهم وتصوراتهم المالية والاقتصادية, وذلك من أجل تحقيق أهداف الإدارة العليا الخفية في الوقت الذي تريده الإدارة (Balaciu, et al., 2009).

❖ هي الممارسات غير الأخلاقية في اختيار التقديرات والسياسات المحاسبية الممكنة التي تتيح فرصة للتلاعب والغش، مما ينتج عنها بيانات مالية غير صحيحة ومضللة (حمادة، 2010).

3-2-2 دوافع إدارة الأرباح:

لعل أهم المشاكل التي واجهت الباحثين كانت تضارب المصالح بين المدراء والمستثمرين والتي تناولتها نظرية الوكالة، والتي بينت الدور الذي يلعبه كل طرف، وأن المديرين يسعون في الغالب نحو مصالحهم الشخصية بغض النظر عن الأضرار الناتجة، وذلك من خلال الحفاظ على الثبات والاستقرار في رقم الأرباح لإظهار قدرتهم على السيطرة التامة على جميع المتغيرات المحيطة بالشركة سواء كانت الداخلية منها أو الخارجية، ولكن المديرين يدركون خطر استخدام هذا الأمر فهم لا يقومون باستخدام أسلوب إدارة الأرباح ألا في حال وجود الدافع لذلك، ومن هذه الدوافع نذكر:

1) **تحقيق منافع ذاتية:**

تعتبر الدوافع الشخصية ما يحرك أي أنسان في هذا الكون الواسع، فطبيعة الأنسان البشرية تجعله يسعى إلى تحقيق ما يكون في صالحه دون النظر إلى مصالح الأخرين، وقد قيل أيضا: إن مصالح الأنسان الذاتية اقوى من التأثيرات الدينية والسياسية وإن سعي المديرين إلى تحقيق منافع شخصية يعتبر من أقوى الدوافع لإدارة الأرباح.

و هذا ما وضحه (Subramanyam *et al* ,2009) فقد أشار إلى أن الوحدات الاقتصادية التي تقع تحت سيطرة المديرين من المحتمل أن تتخذ قرارات باستخدام ممارسات إدارة الأرباح لزيادة المكافآت التي يحصلون عليها.

إن الإدارة قد تخفض الأرباح عند وصول الحوافز التي تحصل عليها إلى أعلى حد ممكن، وذلك لأن زيادة الأرباح في تلك الحالة لن تحقق أي زيادة في حوافز الإدارة، وتأجيل الأرباح لفترات مستقبلية قادمة قد تزيد حصة الإدارة من الحوافز مستقبلا. كما أن الإدارة قد تسعى إلى تطبيق الأساليب المحاسبية التي قد يكون من شانها زيادة الأرباح وذلك في الحالات التي تكون الأرباح المحققة أقل من الحد الأدنى اللازم للحصول على الحوافز (Holthausen,1995).

وقد بين (الدهراوى ، 2006) أن عقود حوافز ومكافآت الإدارة تعتمد على الأرقام المحاسبية مثل الأرباح المعلنة، أو على القيمة السوقية لأسهم الشركة والتي تتأثر هي الأخرى بأرباح الشركة، فقد يؤثر ذلك على سلوك المديرين عند إعداد التقارير المالية الخارجية، حيث يمثل ذلك دافعاً للإدارة لتعديل الأرباح بما يتوافق مع أهدافها، وذلك عن طريق إدارة الأرباح، وبالتالي التأثير على مكافآتهم سواء في الفترة الحالية أو الفترات المستقبلية .

2) الدوافع التعاقدية:

إن المديرين يقومون باختيار أو تغيير الطرق المحاسبية للتأثير على الأرقام التي تدور حولها عقود الدين (Fields, *et al.*, 2001) .

ومن أمثلة هذه العقود على سبيل المثال أن لا تتجاوز الأرباح الموزعة نسبة معينة من الأرباح المحققة، أو أن تغطي الفوائد المستحقة عدد معين من الأرباح المحققة. وقد ينص الشرط على أن لا يتم عقد ديون جديدة إلا بتوافر ظروف معينة، وفي بعضها يتم التحكم بأوجه استخدام تلك القروض، لهذا تلجا الإدارة إلى استخدام إدارة الأرباح لتتماشى مع هذه الشروط (حماد, 2002).

3) الدوافع السياسية والقانونية:

تشمل الدوافع السياسية لإدارة الأرباح الرغبة في تقليص تكلفة اتباع اللوائح والقوانين المنظمة، أو زيادة العائد نتيجة الإذعان لتلك اللوائح والقوانين (Healy&Wahlen,1999) حيث تعد الدوافع السياسية مهمة لأنها تؤثر على أرباح الشركة بشكل مباشر وذلك من خلال:

- ضريبة الدخل :

تتمثل تلك التكاليف في الأعباء التي قد تتحملها الوحدات الاقتصادية كبيرة الحجم، نتيجة القوانين والأنظمة التي تفرضها الدولة، مثل: قوانين زيادة معدلات الضرائب أو تحميل الوحدات الاقتصادية بأعباء اجتماعية مرتفعة. لذلك قد تلجأ إدارة الوحدات الاقتصادية إلى تبني إدارة الأرباح واختيار سياسات محاسبية تؤدي إلى تخفيض الربح، وذلك لتجنب مثل تلك التكاليف (Watts & Zimmerman, 1987).

لذلك تسعى الشركات عند أعداد إقراراتها الضريبية إلى التقليل من الضرائب الواجبة الدفع إلى أدنى حد ممكن، من خلال الاختيار والمفاضلة بين الأساليب والطرق المحاسبية المؤثرة على الدخل الخاضع للضريبة، بما لا يتعارض مع القوانين الضريبية، وتعرف هذه الممارسة بالتجنب الضريبي، وتتماز عن التهرب الضريبي بأنها قانونية (عبد الأحد، 2006).

- **سياسات التسعير:**

لقد أكد (Watts & Zimmerman,1987) على وجود تأثير قوي لارتفاع تكلفة الأليات للرقابة على السعر على كل من الأرباح والتدفقات النقدية، وبالتالي وجود دوافع قوية لإدارة الأرباح.

4-2-2 **آليات وأساليب إدارة الأرباح:**

- **التلاعب بالدفاتر:**

تقوم الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها إلى حد ما، مستخدمة أساليب عدة، وذلك لتحقيق أرباح مرغوبة أو أرقام مستهدفة، أو ضمان معدل معين من المكافآت. وفيما يأتي بعض الأساليب التي يمكن للشركات استخدامها من أجل التلاعب بحساباتها، وتوليد أرباح قد تكون وهمية في بعض الأحيان (أبو عجيلة وحمدان، 2010):

1) الاعتراف المبكر بالإيرادات ويوجد أسلوبان لذلك هما:

- حجز مبلغ معين بوصفه مبيعات جارية، عندما يكون تقديم الخدمات يمتد لأكثر من سنة، أي تسجيل الدفعة الكاملة من المبيعات في نفس الفترة التي تم استلامها فيها، مع أنها تخص أكثر من سنة مالية.

▪ طريقة حشو قنوات التوزيع Channel Stuffing: وهذه الطريقة هي خدعة تجارية تستخدم من قبل الشركات لتضخيم رقم ربحها حيث توزع منتجاتها على مراكز التوزيع بشكل كبير مما ينتج عنه زيادة في المستحقات النقدية للشركة، رغم أن مراكز التوزيع غير قادرة على بيع المنتجات لأنها أكثر من حاجة الجمهور.

2) تأجيل المصروفات: حيث تقوم بعض الشركات برسملة مصاريف تخص السنة الحالية وتحميلها لعدد من السنوات القادمة، بدلا من تخفيضها من دخل السنة التي حدثت فيها.

3) المصاريف غير المتكررة: حيث يتم إدراج هذه المصاريف من ضمن بنود المصاريف العادية أو المتكررة، والذي يؤدى بدوره إلى تشويه حسابات الدخل من العمليات الجارية.

4) إيرادات أو مصروفات وهمية: تقوم بعض الشركات بأدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية وذلك لغرض تضخيم الأرباح، أو لتقليل الخسائر، أو لأسباب ضريبية معينة.

• **المرونة باستخدام المعايير المحاسبية:**

تسمح المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP ببعض المرونة بتطبيق المعايير المحاسبية بهدف الوصول إلى عرض أفضل للقوائم المالية، والتي تساعد كافة المهتمين والمستفيدين باتخاذ القرارات التي تحقق منفعتهم بناء على شفافية هذه القوائم المالية. إلا أن هذه المرونة قد يتم استغلالها لتشويه شفافية ومصداقية القوائم المالية نتيجة للنقاط التالية (شتيوي، 2009):

1) الاجتهاد في وضع التقديرات المحاسبية (Discretion in Accounting Estimation):

وهذا يشير إلى اجتهاد الإدارة في وضع التقديرات المحاسبية ضمن النظام المسموح به للمديرين مثل: (تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ونفقات البحوث والتطوير، وخسائر الهبوط في قيمة الأصول)، وبما يتوافق مع GAAP.

2) الحرية في اختيار السياسات المحاسبية (Discretion in Accounting Methods) مثل الاختيار بين طرق الإهلاك.

لقد قدمت دراسة(**Clikeman, 2003**) جدولا رقم (2-1) وضحت فيه بعض المؤشرات إلى ممارسة إدارة الأرباح من قبل الإدارة:

الجدول رقم(2-1)

يوضح بعض مؤشرات ممارسة إدارة الأرباح

الحالة	السبب المحتمل
مبيعات مرتفعة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير، يليها مبيعات منخفضة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة.	الشركة ربما عجلت الاعتراف بالإيراد.
مصاريف تشغيل منخفضة بصورة غير عادية قرب نهاية فترة إعداد التقارير، يليها مصاريف تشغيل مرتفعة بصورة غير عادية في الفترة اللاحقة.	الشركة ربما أجلت المصروفات الاختيارية.

الانخفاض المفاجئ لهامش الربح أثناء الشهر الأخير من السنة بالمقارنة بهامش الربح أثناء باقي السنة.	الشركة ربما خفضت الأسعار لتعجيل المبيعات.
فترات ائتمان طويلة على المبيعات الآجلة غير عادية في نهاية السنة المالية مقارنة بالسنوات السابقة	الشركة ربما قدمت شروط ائتمان ميسرة على المبيعات الآجلة قرب نهاية السنة.

المصدر: Clikman, Paul M. August 2003. **Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use**

الفصل الثالث

الدراسات السابقة

3-1 الدارسات باللغة العربية

3-2 الدراسات باللغة الأجنبية

3-3 جدول بالدراسات السابقة

3-4 ما يميز هذه الدراسة

تمهيد:

ينظر إلى موضوع حوكمة الشركات على أنه أحد الموضوعات الحديثة نسبيا، وعلى الرغم من حداثته فإننا لا نعدم دراسات تناولت الموضوع عينه في البيئة الأردنية، عن طريق ربطها بعدة عوامل (كأداء الشركات وتوزيع الأرباح وقرارات المستثمر)، وسيتم في هذا الفصل تناول الأبحاث التي تناولت موضوع الحوكمة وعلاقته بإدراة الأرباح أو أحد العوامل التي تؤثر في إدارة الأرباح.

1-3 الدراسات بالغة العربية:

1. **دراسة المومني (2006) بعنوان: "تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان "**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح بالتطبيق على كافة قطاعات العمل الاقتصادية (صناعية وخدمية و تأمين و بنوك)، ولتحقيق أهداف الدراسة قام الباحث باستخدام نموذج جونز المعدل لقياس مدى استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح، وقد شملت الدراسة 70 شركة مدرجة في بورصة عمان في كافة القطاعات في الفترة ما بين الأعوام 1997- 2003.

وخلصت الدراسة إلى أهم النتائج التالية:

- تمارس غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان إدارة الأرباح من خلال استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية.

- يوجد علاقة طردية بين كل من (ربحية الشركة وحجم أصول الشركة ومعدل المديونية) وإدارة الأرباح في قطاعي الصناعة والخدمات، في حين العلاقة عكسية في قطاع البنوك.

- يوجد علاقة عكسية بين التدفقات النقدية من العمليات التشغيلية وإدارة الأرباح في قطاعات العمل الاقتصادية كافة.

- لا يوجد علاقة بين (معدل نمو الشركة ونسبة ملكية كبار المستثمرين)، وإدارة الأرباح في قطاعات العمل الاقتصادية كافة.

وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية المعلنة بالتقارير المالية.

2. دراسة أبو عجيلة والشريف (2007) بعنوان "العلاقة بين جودة الأرباح والحاكمية المؤسسية "

وفيها هدف الباحثان إلى اختبار مدى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين جوانب الحاكمية المؤسسية، حيث تتمثل جودة الأرباح في مدى استمرارية الأرباح الحالية في الفترات المستقبلية، وتدل الاستمرارية على مدى قدرة الشركة على المحافظة على أرباحها في المدى الطويل. أما جوانب الحاكمية المؤسسية فقد تمثلت في مجلس إدارة الشركة، ولجنة التدقيق الداخلي فيها. وأما فيما يتعلق بالخصائص التي تمثل

مجلس الإدارة فهي نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، وحجم المجلس واستقلاليته، وأما فيما يتعلق بلجنة التدقيق الداخلي فتمثلت خصائصها في استقلالية تلك اللجنة والخبرة المالية لأعضائها و نشاطه.

ولتحقيق أهداف الدراسة تم اختبار بيانات خمس وأربعين شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2001-2007، وقد تم الاعتماد على نموذج الانحدار البسيط لتحديد مدى وجود علاقة بين مقياس جودة الأرباح الذي تمثلت في المستحقات الكلية وبين جوانب الحاكمية المؤسسية. وقد أظهرت الاختبارات الإحصائية لفرضيات الدراسة وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح . أما بقية الخصائص التي اشتملت عليها جوانب الحاكمية المؤسسية فلم تدل الاختبارات الإحصائية على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بينها وبين جودة الأرباح.

3. **دراسة الشواورة** (2009) **بعنوان : " قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية"**

وقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مفهوم حوكمة الشركات ومبادئها وقواعدها وأهدافها ووسائلها، وتقييم دورها في تقليص حجم التنازع في السلطات وتخفيض مستوى التضارب في الأهداف بين مختلف الفئات ذات العلاقة بالشركات المساهمة العامة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى مكافحة ظاهر الفساد والوقاية منه وتعظيم المصالح المتبادلة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة.

و تم جمع البيانات من خلال توزيع (200) استبانة على المستثمرين والسماسرة وموظفي هيئة الأوراق المالية وإدارة البورصة ومركز الإيداع في بورصة عمان خلال عام (2007)، وباستخدام مقاييس النزعة المركزية (المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية) ومعامل الارتباط وتحليل التباين(ANOVA) تم التوصل إلى أن الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو ضرورة اقتصادية واجتماعية وليس ترفاً فكرياً أو إدارياً، وسوف يؤدي تطبيقها والالتزام بها في الشركات المساهمة العامة الأردنية إلى مكافحة ظاهرة الفساد والمحسوبية.

4. **دراسة أبو عجيلة وحمدان (2010) بعنوان: "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح (دليل من الأردن)".**

هدفت هذه الدراسة إلى التحري عن ظاهرة إدارة الأرباح في البيئة الأردنية, من خلال التعرف على مدى ممارسة الشركات الصناعية الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح, ثم قياس أبعاد حوكمة الشركات المتمثلة بـ (النظام والترتيب والشفافية والإفصاح والاستقلالية والمساءلة والمسؤولية والعدالة والوعي الاجتماعي) في تلك الشركات، ومن ثم تأسيس علاقة بين مستوى حوكمة الشركات التي تتمتع بها الشركة ومدى ممارستها لإدارة الأرباح.

وقد اعتمدت الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان, والتي حققت الشروط التي وضعها الباحث و التي تخدم دراسته خلال الفترة زمنية تمتد بين عامي 2001- 2006. وقد تم استخدام نموذج جونز المعدل لقياس إدارة الأرباح, وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة من 2001- 2006، ووجدت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وحوكمة الشركات.

5. دراسة الرفاعي (2010) بعنوان: "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية"

تناولت هذه الدراسة العلاقة بين جودة أنشطة التدقيق الداخلية وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية بهدف اختبار ما إذا كان لجودة أنشطة المراجعة الداخلية تأثير عكسي على ممارسات إدارة الأرباح، وقد تم الحصول على البينات المتعلقة بالمتغير التابع من التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة السعودية خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨ على الموقع الرسمي لسوق الأسهم السعودية.

وقد أجرى الباحث التحليل الإحصائي للبيانات التي حصل عليها من ٣٥ شركة من أصل ٦٧ شركة تمثل حجم مجتمع الدراسة (إجمالي الشركات المسجلة في سوق الأسهم السعودية بعد استبعاد قطاعات البنوك والتأمين والشركات الزراعية). وقد أشارت نتائج التحليل الإحصائي باستخدام تحليل الانحدار الخطي إلى:

- وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية.
- حجم عمل التدقيق الداخلي المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية هو المتغير الوحيد الذي له علاقة عكسية ذات تأثير معنوي على إدارة الأرباح.

وقد عدَّ الباحث النتيجة السابقة نتيجة منطقية نظرا لأن ممارسات إدارة الأرباح غالبا ما يتم تطبيقها في مرحلة إعداد وعرض التقارير المالية، فكلما كان التدقيق

الداخلي يمارس أنشطته في هذه المرحلة كلما كان له دور أكبر في كشف ممارسات إدارة الأرباح والعمل على الحد منها.

6. دراسة حمادة (2010) بعنوان " دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على النشاطات التي تقوم بها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإعداد استبانة وزعت على عدد من المراجعين الخارجيين وأعضاء لجنة المراجعة في الشركات المساهمة في سورية.

تمثل مجتمع الدراسة بالشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق المالي والبالغ عددها (8) شركات مساهمة، وقد استهدف الاستبيان أعضاء لجنة المراجعة في تلك الشركات فضلاً عن مجموعة من مراجعي الحسابات الخارجيين. وقد بلغ عدد أعضاء لجان المراجعة في الشركات المساهمة المدرجة في سوق دمشق المالي 24.

وقد تضمنت الاستبانة النشاطات التي يمكن أن تمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها وتسهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات لتحقيق أهداف الدراسة، ولاختبار فرضيات الدراسة استُخدِم مقياس ليكارت الخماسي للإجابة عن أسئلة الاستبانة.

وخلصت الدراسة إلى أن هناك مجموعة من النشاطات تمارسها لجان المراجعة عند تنفيذها لمهامها تؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة من وجهة نظر عينتي الدراسة.

2-3 الدراسات باللغة الإنجليزية:

1. دراسة James (2005) بعنوان " corporate governance practices CEO characteristics and firm performance"

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات وأداء الشركات، من خلال اختبار العلاقة بين أداء الشركة والتغير في ممارسات حوكمة الشركات في الشركات الأميركية، وذلك من خلال تحليل عينة مكونة من (1721) شركة خلال المدة الواقعة ما بين عامي (1980–1995)، وقد تبين أن معظم الشركات قد قامت بإجراء العديد من التعديلات المضرة بحملة الأسهم، وأن حملة الأسهم في الشركات ذات الأداء الجيد هم الأكثر ميلاً نحو إعطاء المزيد من الصلاحيات لمجالس الإدارة، أما أعضاء مجالس الإدارة في الشركات ذات الأداء الضعيف فهم ميالون إلى أخذ موافقة حملة الأسهم والبدء بتشديد إجراءات حوكمة الشركات.

2. دراسة Shen and Chih (2007) بعنوان: " Earnings Management and Corporate Governance in Asia's Emerging Markets "

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح، وقد استخدمت الدراسة بيانات حوكمة الشركات على مستوى الشركات من قاعدة البيانات Credit Lyonnais Security Asia (CLSA)، بالإضافة إلى بيانات حوكمة الشركات على مستوى الدول مأخوذة من دراسات سابقة، لتشمل بذلك على 495 شركة من تسعة دول آسيوية خلال نيسان 2001 ولغاية شباط 2002.

واعتمدت الدراسة على نموذج (2003) Leuz لقياس إدارة الأرباح، واتبعت الدراسة أسلوب Weighted Least Square method (WLS) لتحليل البيانات. و خلصت الدراسة إلى أن:

- ❖ الشركات التي لديها مستوى حوكمة جيد تتجه إلى التخفيض من ممارسة إدارة الأرباح.
- ❖ الشركات ذات الحجم الكبير يوجد لديها ممارسة أكثر لإدارة الأرباح، ولكن التطبيق الجيد لحوكمة الشركات قد يخفض من هذه الممارسات.
- ❖ هناك نقطة تحول بالنسبة لتأثير الرافعة المالية، أي عندما يكون لحوكمة الشركات مؤشر كبير وتأثير الرافعة المالية موجود فعنده من الصعب ممارسة إدارة الأرباح؛ لأن شركة ذات مديونية عالية تكون عرضة للمراقبة دقيقة، وبالتالي من الصعب خداع السوق عن طريق التلاعب في الأرباح.
- ❖ الشركات ذات العائد القليل عرضة لممارسة إدارة الأرباح بشكل أكبر، ولكن مستوى حوكمة الشركات الجيدة للشركات يمكن أن تخفف هذه الممارسات.
- ❖ البلدان التي يوجد فيها قوانين تحد من حقوق وصلاحيات المديرين، يكون فيها ممارسة إدارة الأرباح أكبر.

3. دراسة **Machuga and Teitel (2007)** بعنوان **"The Effects of the Mexican Corporate Governance Code on Quality of Earnings and its Components"**

هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر قانون حوكمة الشركات (المطبق في المكسيك سنة 2000 والهادف إلى تشجيع الإدارة على إصدار تقارير مالية تتمتع بقدر أكبر من الدقة والشفافية والإفصاح) على جودة الأرباح، وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع الشركات المساهمة العامة المكسيكية خلال الفترة من (1998-2002) وتم قياس جودة الأرباح من خلال عدة مقاييس هي:

- نسبة القيمة المطلقة للتغير في الدخل مقسومة على القيمة المطلقة للتغير في التدفقات النقدية ($\Delta NI/\Delta CF$) وتبين هذه النسبة درجة حدوث تمهيد للدخل.
- توقيت الاعتراف بالخسائر.
- المستحقات غير العادية.

و أظهرت نتائج الدراسة أن هناك اثر إيجابيا لتطبيق حوكمة الشركات على جودة الأرباح.

4. دراسة Murhadi W (2009) بعنوان "Good Corporate Governance and Earning Management Practices: An Indonesian Cases"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات على خفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات، و لمعرفة هذا الأثر تم أخذ عينة من الشركات الصناعية في السوق المالي الإندونيسي المالي وذلك للفترة الممتدة بين عامي 2005-2007، وتألفت العينة من 384 مشاهدة، و قد أظهرت نتائج تحليل الانحدار أن هناك فقط متغيرين لهما دلالة إحصائية في التأثير على ممارسات إدارة الأرباح

وهما: الجمع بين منصب مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وإضافة درجة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق. ولم يجد أثرا لنسبة تركز الأسهم بيد أحد الأشخاص على ممارسة إدارة الأرباح.

5. دراسة *et al* Millon Cornett (2009) بعنوان " Corporate governance and earnings management at large U.S. bank holding companies"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر ممارسات حوكمة الشركات على الأرباح وإدارتها في البنوك القابضة الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية، وتضمنت العينة البنوك الكبرى القابضة في الولايات المتحدة الأميركية خلال الفترة بين عامي 1994–2002، وشملت العينة 100 بنك، وتم الحصول على البيانات من خلال التقارير المالية السنوية للبنوك

و تم قياس إدراة الأرباح من خلال مجموعة متغيرات هي:

- إجمالي الأصول
- القروض
- نسبة الربح أو الخسارة من الأوراق المالية على إجمالي الأصول

أما حوكمة الشركات فقد تم قياسها من خلال عدد من المتغيرات(حجم الشركة، القروض غير المدفوعة، مخصص خسارة الدين،...، ومتغيرات أخرى)

ووجدت الدراسة أن حوكمة الشركات تلعب دورا في الأرباح وإدارة الأرباح في البنوك الأميركية، وأن هناك علاقة سلبية بين الأداء واستقلالية مجلس الإدارة ورأس المال مع إدارة الأرباح، وعلاقة إيجابية بين إدارة الأرباح واستقلالية الإدارة التنفيذية.

6. دراسة **Al-khabash and Al-Thuneibat (2009)** بعنوان: **"Earnings Management Practices From The Perspective of External and Internal Auditors Evidence From Jordan"**

هدفت هذه الدراسة إلى تقديم أدلة بشأن ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الأردنية من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الأردن، وقد تم توزيع استبيان صمم خصيصا لهذا الغرض على عينة من كل من مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين.

وأظهرت نتائج الدراسة:

- يعتقد مراجعو الحسابات الخارجيين أن الإدارة تشارك بشكل ملحوظ في ممارسة إدارة الأرباح المشروعة التي تؤدي إما لزيادة أو نقصان الدخل.
- يعتقد المدققون الداخليون أن الإدارة تشارك في الممارسات المشروعة لإدارة الأرباح التي تزيد من الدخل فقط.
- هناك اختلافات كبيرة بين وجهات نظر المدققين الداخلين والخارجين.
- ليس هناك فرق كبير بين الشركات الكبيرة والصغيرة فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح.

- إن خصائص الهيكل الإداري الداخلي له تأثير كبير على ممارسات إدارة الأرباح غير الشرعية.

7. دراسة Iqbal A& Strong N (2010) بعنوان " The effect of corporate governance on earnings management around UK rights issues"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح في المملكة المتحدة والمتعلقة بحقوق الإصدار، وذلك عن طريق اختبار أثر مجموعة من المتغيرات كهيكل مجلس الإدارة وهيكل حملة الأسهم، إضافة إلى هيكلية رأس المال على الاحتياطيات الاختيارية الجارية التي تقيس مدى تطبيق إدارة الأرباح.

ولتحقيق هذا الغرض تم الاستعانة بعينة 100 حق إصدار في بورصة لندن وذلك بين عامي1991-1995، وقد خلصت النتائج إلى أن الشركات التي تملك نسبة عالية من الديون إلى حقوق الملكية، ولديها عدد قليل من المديرين التنفيذيين، ولم تتركز أسهمها بأيدي المستثمرين، تكون أكثر قابلية لاستخدام الاحتياطيات الاختيارية الحالية لمعالجة حقوق الإصدار.

8. دراسة Lin J &Hwang M (2010) بعنوان " Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta-Analysis"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر حوكمة الشركات وجودة التدقيق على إدارة الأرباح، ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام تحليل (Meta-Analysis)، والذي هو

عبارة عن جمع معلومات عن المتغيرات من خلال دراسات سابقة، و تم جمع بيانات عن 12 متغير لها علاقة ذات دلالة إحصائية مأخوذة من 48 دراسة سابقة لحوكمة الشركات وجودة التدقيق و إدارة الأرباح.

و قد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وكل من استقلالية المدير العام واستقلالية لجنة التدقيق.
- وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح وحجم المنشاة وملكية الأسهم للجنة التدقيق.
- وجود علاقة سلبية بين إدارة الأرباح وجودة التدقيق ومدة بقاء المدقق مع المنشاة وحجم شركة التدقيق.

9. دراسة Neffati, *et. al.* (2011) بعنوان: " Earnings Management, Risk and Corporate Governance in U.S. Companies"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر مستوى المخاطرة في الشركات على ممارسة إدارة الأرباح في ظل وجود نظام حوكمة الشركات. وقد استخدمت الدراسة ثلاثة أنواع للمخاطر هي: مخاطر شاملة، ومخاطر تشغيلية، ومخاطر مالية.

وشملت الدراسة 222 شركة أمريكية بين عامي 1994- 2001. حيث قامت الدراسة على قياس إدارة الأرباح من خلال نموذج خاص يتناسب مع أهداف الدراسة، تم قياس مستوى المخاطر من خلال:

- التغير في مستوى المبيعات.
- نسبة الدين (Debt ratio).
- التغير في صافي الربح.

في حين اعتمدت الدراسة على المتغيرات التالية في قياس حوكمة الشركات:

- الملكية.
- الازدواجية في العمل.
- عدد أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين.
- حجم مجلس الإدارة.
- عدد اجتماعات مجلس الإدارة.
- التعويض و المكافآت.

وتوصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

❖ وجود علاقة إيجابية بين كافة أنواع مستوى المخاطرة وممارسة إدارة الأرباح.

❖ الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات يؤدي الى التخفيض من مستوى المخاطرة وممارسة إدارة الأرباح.

3-3 جدول بالدراسات السابقة:

فيما يلي تلخص الدراسات السابقة ضمن جدول رقم (3-1)

جدول (3-1)

تلخيص الدراسات السابقة

الباحث والسنة	مجتمع الدراسة	الأهداف	الأسلوب والعينة	النتائج
المومني(2006)	الأردن	تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية	70 شركة مدرجة في بورصة عمان كافة القطاعات للفترة 1997-2003 ،	تمارس غالبية الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان إدارة الأرباح
أبو عجيلة والشريف 2007	الأردن	اختبار مدى وجود علاقة بين جودة الأرباح وبين جوانب حوكمة الشركات	خمس وأربعون شركة من الشركات المساهمة العامة الصناعية المدرجة ببورصة عمان للأوراق المالية خلال الفترة 2001-2007	وجود علاقة عكسية بين جودة الأرباح وبين نسبة ملكية أعضاء مجلس الإدارة لأسهم الشركة، ووجود علاقة طردية بين استقلالية لجنة التدقيق وبين جودة الأرباح
الشواورة (2009)	الأردن	دور حوكمة الشركات في مكافحة ظاهر الفساد والوقاية منه وتعظيم المصالح المتبادلة بين مختلف الأطراف ذات العلاقة.	و تم جمع البيانات من خلال توزيع (200) استبانة، في بورصة عمان خلال عام (2007)،	الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات هو ضرورة اقتصادية واجتماعية وليس ترفاً فكرياً أو إدارياً وسوف يؤدي تطبيقها والالتزام بها في الشركات المساهمة العامة الأردنية إلى مكافحة ظاهرة الفساد والمحسوبية.
أبو عجيلة وحمدان (2010)	الأردن	دراسة العلاقة بين مستوى حوكمة الشركات التي تتمتع بها الشركة ومدى ممارستها لإدارة الأرباح.	على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان من 2001- 2006.	وجدت الدراسة أن هناك علاقة عكسية بين إدارة الأرباح و حوكمة الشركات.
الرفاعي (2010)	السعودية	دراسة العلاقة بين جودة أنشطة التدقيق الداخلية وإدارة الأرباح	٣٥ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٨	وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة التدقيق الداخلي وإدارة الأرباح في

				الشركات المساهمة السعودية.
حمادة (2010)	سوريا	للتعرف على النشاطات التي تقوم بها لجان المراجعة وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	(8) شركات مساهمة لعام 2010	هناك مجموعة من النشاطات تمارسها لجان المراجعة .عند تنفيذها لمهامها وتؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية
James et al (2005)	U.S.A	اختبار العلاقة بين حوكمة الشركات و أداء الشركات	(1721) شركة خلال المدة الواقعة ما بين (1980-1995).	لشركات ذات الأداء الجيد هم الأكثر ميلاً نحو إعطاء المزيد من الصلاحيات لمجالس الإدارة، أما أعضاء مجالس الإدارة في الشركات ذات الأداء الضعيف فهم ميالون إلى أخذ موافقة حملة الأسهم والبدء بتشديد إجراءات حوكمة الشركات.
Shen and (2007) Chih	Asia's Emerging Markets	معرفة تأثير حوكمة الشركات على إدارة الأرباح	495 شركة لـ 9 دول آسيوية خلال نيسان 2001 ولغاية شباط 2002.	الشركات التي لديها مستوى حوكمة جيد تتجه إلى التخفيض من ممارسة إدارة الأرباح
Machuga and (2007) Teitel	المكسيك	تأثر جودة الأرباح بقانون حوكمة الشركات	وقد اشتملت عينة الدراسة على جميع الشركات المساهمة العامة المكسيكية خلال الفترة من (1998-2002).	ودّلت نتائج الدراسة على أن جودة الأرباح ازدادت بعد تطبيق قانون حوكمة الشركات.
Murhadi w (2009)	إندونيسيا	اثر الممارسة الجيدة لحوكمة الشركات على خفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات	اخذ عينة من الشركات الصناعية في السوق المالي الإندونيسي المالي و ذلك لفترة الممتدة بين 2005-2007.	هناك فقط متغيرين لهما دلالة إحصائية في التأثير على ممارسات إدارة الأرباح و هما الجمع بي منصب في مجلس الإدارة و المدير التنفيذي إضافة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق
Millon Cornett *(2009) et al*	U.S.A	اثر ممارسات حوكمة الشركات على الأرباح وإدارة الأرباح في البنوك	تضمنت العينة البنوك الكبرى القابضة بين 1994-2002 وشملت العينة 100 بنك	ان حوكمة الشركات تلعب دورا في الأرباح و إدارة الأرباح في البنوك الأميركية

		القابضة الكبرى في الولايات المتحدة الأميركية.		
Al-khabash and Al-Thuneibat (2009)	الأردن	تقديم أدلة بشأن ممارسة إدارة الأرباح من وجهة نظر مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين في الأردن	وقد تم توزيع استبيان صمم خصيصا لهذا الغرض على عينة من كل من مدققي الحسابات الخارجيين والداخليين	يعتقد مراجعو الحسابات الخارجيين أن الإدارة تشارك بشكل ملحوظ في ممارسة إدارة الأرباح المشروعة التي تؤدي إما لزيادة أو نقصان الدخل. تعتقد المدققين الداخليين أن الإدارة تشارك في الممارسات المشروعة لإدارة الأرباح التي تزيد من الدخل فقط.
Iqbal A And Strong N (2010)	U.K	اثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح	الاستعانة بعينة 100 حق اصدرا في بورصة لندن و ذلك بين 1991-1995	إلى أن الشركات التي تملك نسبة عالية من الديون إلى حقوق الملكية و لديها عدد قليل من المديرين التنفيذين وعدم تركز لاسهم بيد المستثمرين تكون اكثر قابلية تستخدم الاحتياطيات الاختيارية الحالية لمعالجة حقوق الإصدار.
Lin J and Hwang M (2010)		اثر حوكمة الشركات وجودة التدقيق على إدارة الأرباح	استخدم تحليل (Meta-Analysis) و الذي هو عبارة عن جمع معلومات عن المتغيرات من خلال دراسات سابقة	وجود علاق سلبية بين إدارة الأرباح و استقلالية المدير العام و استقلالية لجنة التدقيق. وجود علاق إيجابية بين إدارة الأرباح وحجم المنشاة و عدد الاجتماعات و ملكية الأسهم للجنة التدقيق. وجود علاقه سلبية بين إدارة الأرباح وجودة التدقيق ومدة بقاء المدقق مع المنشاة و حجم شركة التدقيق.
Neffati, *et. al.* *(2011)*	U.S.A	اثر مستوى المخاطرة في الشركات على ممارسة إدارة الأرباح في ظل وجود نظام حوكمة	وشملت الدراسة على 222 شركة أمريكية خلال 1994- 2001،	هناك علاقة إيجابية بين كافة أنواع مستوى المخاطرة و ممارسة إدارة الأرباح. إن الممارسة الجيدة لحوكمة

الشركات يؤدي على التخفيض من كل من مستوى المخاطرة و ممارسة إدارة الأرباح.		الشركات		

4-3 ما يميز الدراسة:

يمكن إيجاز ما يميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات بالنقاط التالية:

- تقوم هذه الدراسة على معرفة مدى تأثير حوكمة الشركات على ممارسة إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وذلك بأخذ عدد من المتغيرات تطرقت لها العديد من الدراسات لكن لم يتم تطبيقها على القطاع الصناعي الأردني مثل: (وجود لجنة تدقيق وعدد أعضاء مجلس الإدارة ونسبة تركز الأسهم والأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة).

- إن الدراسات التي تمت في الأردن كدراسة (أبو عجيلة والشريف،2007) أو (دراسة أبو عجيلة وحمدان،2010) أو (Al-khabash and Al-Thuneibat،2009) قد اعتمدت على بيانات مالية قبل حدوث الأزمة العالمية عام 2008، بينما سوف تأخذ هذه الدراسة بيانات مالية لسنة 2010 أي بعد مرور عامين على حصول اللازمة المالية، مما يتيح الفرصة للباحث لقياس مدى ممارسة إدارة الأرباح بعد اللازمة المالية العالمية ومدى قدرة حوكمة الشركات من الحد من هذه الممارسات.

- تقوم هذه الدراسة على استخدام نسبة ميلر عام 2007، على عكس الكثير من الدراسات التي تستخدم نموذج جونز المعدل عام 1995، و التي قد تعطي للباحث رؤية مختلفة لتفسير النتائج.

- تعتمد هذه الدراسة نموذج يتم جمع بياناته بالاعتماد على التقارير المالية للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي لجمع البيانات حول مستوى حوكمة الشركات، وهو نفس الأسلوب الذي استخدمه ابوعجيلة وحمدان (2006) في دراستهم، لكن بيناتهم كانت لفترة سابقة واستخدمت متغيرات مختلفة عن متغيرات هذه الدراسة، وحاولت الدراسة الابتعاد عن أسلوب الاستبانة الذي تم استخدامه في دراسة أبو عجيلة وحمدان (2010) و التي شملت عينة من القطاع الصناعي.

الفصل الرابع منهجية الدراسة

4-1 تمهيد:

يتناول هذا الفصل منهجية الدراسة، من أسلوب جمع البيانات، ومجتمع وعينة الدراسة وكيفية تطوير نموذج الدراسة، وطبيعة الدراسة، ومتغيرات الدراسة، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ومحددات الدراسة.

4-2 أساليب جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على جمع البيانات من مصدرين :

1- المصدر الأول: تمثل بالبيانات المتوفرة في التقارير السنوية لعينة الدراسة المتمثلة بالشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال فترة 2010. حيث تظهر هذه التقارير كافة المتغيرات التي يحتاجها الباحث من أجل اختبار فرضيات الدراسة.

2- المصدر الثاني: تمثل بالأدبيات المتعلقة بالموضوع في الكتب والدوريات والأبحاث والتقارير والنشرات العربية والأجنبية لها صلة بموضوع الدراسة، وأية مراجع قد يرى الباحث أنها تسهم في إثراء الدراسة بشكل علمي.

4-3 طبيعة الدراسة

يمكن تصنيف هذه الدراسة على أنها دراسة تطبيقية, حيث تحاول تحليل مدى ممارسة أسلوب إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي, مستندةً إلى جمع البيانات الأولية وتحليلها من خلال نموذج مطور لمعرفة مدى ممارسة أساليب إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

4-4 مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، والبالغ عددها 73 شركة في نهاية العام 2010. أما عينة الدراسة فشملت (62) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان خلال العام2010، ومن الجدير بالذكر أن نموذج الدراسة المستخدم لقياس مدى ممارسة إدارة الأرباح يتطلب بيانات لعامين سابقين لذلك تم الحصول على هذه البيانات من التقارير المالية للشركات للعامين (2008-2009).

4-5 تطوير نموذج الدراسة:

بعد الاطلاع على الأدبيات النظرية من كتب ودراسات سابقة، تم تطوير نموذج لتحقيق أغراض الدراسة، وذلك بالاعتماد على بعض الدراسات السابقة في هذا الموضوع.

نموذج الدراسة:

يهدف هذه النموذج إلى معرفة أثر متغيرات الحوكمة على المتغير التابع إدارة الأرباح وذلك حسب نموذج الانحدار التالي:

$$EM_{it} = a_1 + \beta_1 * AudCom_{it} + \beta_2 * Board_{it} + \beta_3 * Ind_{it} + \beta_4 * CEO\ it + \beta_5 * Size_{it} + \beta_6 * CCS_{it} + \beta_7 * DS_{it} + +\beta_8 * leverage_{it} + \beta_9 * ROE_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث تمثل المتغيرات:

EM_{it} : إدارة الأرباح للشركة.

$AudCom_{it}$: وجود لجنة تدقيق للشركة.

$board_{it}$: عدد أعضاء مجلس الإدارة للشركة .

ind_{it} : استقلالية أعضاء مجلس الإدارة للشركة.

CEO_{it} : متغير وهمي للدلالة على الجمع بين منصب المدير ومنصب رئيس مجلس الإدارة للشركة .

$Size_{it}$: حجم المنشاة للشركة.

CCS_{it} : تركز الملكية.

DS_{it} : الأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة للشركة.

$leverage_{it}$: الرفع المالي للشركة.

ROE_{it} : ربحية الشركة للشركة.

a_1 : ثابت.

ε_{it} : معامل الخطأ.

β_i : معامل الانحدار.

4-6 متغيرات الدراسة وطريقة قياسها:

- **المتغير التابع (Dependent Variable):**

يتمثل المتغير بإدارة الأرباح والذي سيتم قياسه عن طريقة حساب نسبة ميلر Miller Ratio(EM):

فرض عدم وجود إدارة أرباح:

$$(\Delta\ WC\ /\ CFO)_t - (\Delta\ WC\ /\ CFO)_{t-1} = 0$$

فرض وجود إدارة أرباح

$$(\Delta\ WC\ /\ CFO)_t - (\Delta\ WC\ /\ CFO)_{t-1} \neq 0$$

حيث أشارت:

- Δ WC: التغير في صافي رأس المال العامل
- CFO : التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية
- t : السنة الحالية
- t-1 : السنة السابقة

نسبة ميلر تقول: إن اختلاف قيم هذه النسبة عن الصفر سواء بالموجب أو السالب هو دليل على وجود استخدام لإدارة الأرباح في الشركة لذلك سيتم اعتماد القيمة المطلقة لهذه النسبة.

4-6-1 المتغيرات المستقلة (Independent Variable):

و هي عبارة عن مجوعة من المتغيرات المتعلقة بحوكمة الشركات وقد اعتمدت الدراسة على دراسات سابقة للتحديد هذه المتغيرات.

1. استقلالية أعضاء مجلس الإدارة (Independent Board):

وجد (klein,2002) أن مجلس الإدارة الذي يحتوي على عدد جيد من الأعضاء المستقلين يكون فعالا أكثر من غيره، و اتفق معه (cornett *et al*,2008)، الذي رأى أن وضع الشركة وأدائها المالي وسعر السهم سيكون أفضل في حال وجود عدد أكبرمن الأعضاء المستقلين، أما (liu and lu,2007) فقد أكدا على أن مهمة مجلس الإدارة ليست محصورة في إعداد القوائم الماليةفحسب ، بل من مهماته منع سيطرة المساهمين

الكبار وقيامهم بالتصرفات التي من الممكن أن تتسبب بالخسارة للشركة أيضا، فوجود أعضاء مستقلين في مجلس الإدارة يعتبر مهم لحماية صغار المساهمين.

في الدراسة الحالية سوف يتم قياس هذا المتغير من خلال نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة أي الأعضاء غير المرتبطين بمجالات تنفيذية في مجلس الإدارة.

2. عدد أعضاء مجلس الإدارة:

بينت دراسة (Chtourou et al, 2001) أن مجلس الإدارة المستقل له أثر إيجابي في الحد من قدرة الإدارة على التلاعب في القوائم المالية، أي كلما كان عدد أفراد مجلس الإدارة أكبر كلما زاد عدد الأفراد المستقلين، وسيتم قياسه من خلال عدد أعضاء مجلس الإدارة.

3. الجمع بين منصب المدير ورئاسة مجلس الإدارة (CEO Duality):

وجد cornett *et al* (2008) في بحثه: أن فصل منصب المدير التنفيذي عن رئاسة مجلس الإدارة في الشركات يعتبر فعالا بالنسبة للشركات حيث أن هذا الفصل سيخفف من استخدام المستحقات المالية في إدارة الأرباح.

في الدراسة الحالية سيتم قياس أثر الجمع من خلال متغير وهمي حيث تكون قيمته (1) في حال كان رئيس مجلس الإدارة مستقلا و (0) إذا كان غير مستقل.

4. لجنة التدقيق (Audit Committee):

إن وجود لجنة تدقيق في الشركة يخفف من استخدام إدارة الأرباح حيث أكد (klein,2002) على أن وجودها سيخفض من ممارسات إدارة الأرباح، وأن الشركات التي لديها لجان تدقيق تستطيع منع ممارسات إدارة الأرباح من قبل المدير.

و في بحثه وجد (lin,2006) أن العلاقة بين إدارة الأرباح ووجود لجنة تدقيق علاقة سلبية أي أن لجنة التدقيق ستخفض من ممارسات إدارة الأرباح.

وفي الدراسة الحالية سيتم استخدام متغير وهمي للتعبير عن وجود لجنة تدقيق من عدم وجود لجنة، وفي حال وجود لجنة تدقيق سيعطى الرقم (1) و في حال عدم وجوده سيعطى الرقم (0).

الجدول التالي يبين متغيرات الدراسة المستقلة المتعلقة بحوكمة الشركات و طريقة قياسها (1-4)

جدول 4-1

المتغيرات المستقلة للدراسة

المتغير المستقل (Independent Variables)		
المتغير	الاختصار	الشرح
وجود لجنة تدقيق Audit committee	AudCom	لجنة التدقيق التي تتألف من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين بحث لا يقل عددهم عن ثلاثة وهي تتولى الإشراف على أعمال المحاسبة في الشركة وسيتم استخدام متغير وهمي للتعبير عن وجود لجنة

المتغير المستقل (Independent Variables)		
المتغير	الاختصار	الشرح
		تدقيق من عدم وجودها، وفي حال وجود لجنة تدقيق سيعطى الرقم (1) و في حال عدم وجودها الرقم (0).
عدد أعضاء مجلس الإدارة Number of members of the Board of Directors	Board	وهو عبارة عن مجلس الإدارة المنتخب من الهيئة العامة للشركة بالاقتراع السري، و سيتم قياس هذا المتغير بعدد أعضاء مجلس الإدارة
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة Independence of the members of the Board of Directors	Ind	نسبة الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة أي الأعضاء غير المرتبطين بمجالات تنفيذية في مجلس الإدارة.
الفصل بين منصب المدير و مجلس الإدارة CEO Duality	Sepr	درجة الفصل بين عضوية مجلس لإدارة و أي موقع تنفذي في الشركة و سيتم قياس هذا المتغير بمتغير وهمي حيث تكون قيمته (1) في حال كان رئيس مجلس الإدارة مستقلا و (0) إذا كان غير مستقل.

4-6-2 المتغيرات الضابطة (control variable):

هي عبارة عن مجموعة متغيرات سوف تقوم الدراسة بالتعرف على أثرها في المتغير التابع :

1. الأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة(Director shares):

يعدّ امتلاك المدير للاسهم من العوامل المؤثرة في استقلالية المدير وتتيح له إمكانية التلاعب بالقوائم المالية واستخدام أساليب إدارة الأرباح، وسوف يقاس هذا المتغير بعدد الأسهم التي يملكها المدير إلى إجمالي الأسهم.

2. تركز الملكية (ownership contrition):

وجد liu and lu (2007) في بحثهما حول أثر حوكمة الشركات على إدارة الأرباح أن الأشخاص الذين لديهم عدد كبير من الأسهم يميلون للسيطرة على الشركة وقرارتها دون مراعاة صغار الملاك، كما أكد wong (2001) على أن المساهمين الكبار يسعون إلى التخفيف من حوكمة الشركات ويفضلون استخدام إدارة الأرباح.

في الدراسة الحالية سوف يتم قياس تركز الملكية من خلال مجموع نسب ملكية الأفراد التي تزيد عن 5% فأكثر من رأس مال الشركة إلى إجمالي أسهم الشركة.

3. **حجم الشركة (Size):**

يلعب حجم الشركة دوراً هاماً في جذب المستثمرين الجدد إليها فكلما كان حجم الشركة أكبر قلت احتمالية الإفلاس، حيث يتجه كثير من المستثمرين إلى الشركات كبيرة الحجم لتحقيق أهدافهم وغاياتهم من الاستثمار في الشركات(Shah *et al*,2009).

وجد kim *et al* (2003) أن هناك أثرا لحجم الشركة على إدارة الأرباح، ذلك أن الشركات الكبيرة والصغيرة الحجم تستخدم إدارة الأرباح من أجل تجنب الإفصاح عن

أرباح سالبة أو ضئيلة وأن الشركات الصغيرة تستخدم أدارة الأرباح أكثر من الشركات الكبيرة والمتوسطة، وسيتم التعبير بالقيمة الحقيقية عن إجمالي أصول الشركة.

4. **ربحية الشركة**(Return on Equity):

حيث يمثل العائد على رأس المال مؤشراً قوي على وضع الشركة في السوق وقدرتها على توزيع الأرباح. كما أن ممارسة إدارة الأرباح تتمثل بالتلاعب في قيمة صافي الربح الذي حققته الشركة. والذي سيتم قياسه من خلال نسبة العائد على رأس المال كما ورد في دراسة (Shah *et. al.*, 2009)

العائد على رأس المال = صافي الأرباح بعد الضريبة\ عدد الأسهم المتداولة

Return on Equity (ROE)= Net Income after tax/ Outstanding Common Shares

5. **الرفع المالي (leverag):**

وهو يمثل نسبة المديونية، ولقد تناولت رسائل عديدة تأثير الرفع المالي على مستوى الإفصاح عن الحوكمة وقد تباينت نتائج علاقتها مع إدارة الأرباح لذا مازالت هذه العلاقة بحاجة للاختبار، ويتم احتسابه من خلال إجمالي الديون / إجمالي الأصول.

وسيتم عرض المتغيرات في الجدول (2-4)

جدول (4-2) المتغيرات الضابطة للدراسة

المتغيرات الضابطة (control variable)		
حجم المنشاة Size of the company	Size	سيتم التعبير بالقيمة الحقيقية لحجم الشركة
الرافعة المالية Leverage	Leverage	لمعرفة تغطية الأصول للدين ويتم احتسابه إجمالي الديون / إجمالي الأصول.
ربحية الشركة Profitability	ROE	عبارة عن الربحية التي تحققها الشركة والتي تقاس بنسبة العائد على الملكية (*ROE*)
الأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة Director shares	Ds	سوف تقاس بعدد الأسهم التي يملكها المدير إلى إجمالي الأسهم.
تركز الملكية Concentrated stock	CCS	تقاس بنسبة الأسهم المملوكة من طرف كبار المساهمين الذين يملكون 5% فأكثر من رأس مال الشركة إلى إجمالي أسهم الشركة.

4-7 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة في فحص أثر حوكمة الشركات في الحد من إدارة الأرباح واختبار العلاقة تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Sciences-SPSS ، استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

1. **الأساليب الوصفية (descriptive statistics)**: التي اشتملت على النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة.

2. **تحليل الانحدار (Regression Analysis)**: من أجل اختبار العلاقة بين المتغير التابع ومتغيرات الدراسة وبناء نموذج انحدار الدراسة.

3. **تحليل الارتباط (Pearson Correlation)**: من أجل تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

الفصل الخامس

التحليل الإحصائي واختبار الفرضيات

5-1 اختبار الارتباطات التبادلية و التوزيع الطبيعي.

5-1-1 الارتباطات التبادلية بين المتغيرات.

5-1-2 توزيع المتغيرات.

5-2 فرضيات الدراسة.

5-3 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

5-4 نتائج تحليل الانحدار المتعدد لكامل عينة الدراسة.

5-5 مناقشة نتائج تحليل الانحدار و اختبار الفرضيات.

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل عرض وتحليل ومناقشة أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

5-1 اختبار الارتباطات التبادلية و التوزيع الطبيعي:

من الفروض المهمة في الاختبارات الإحصائية المعلمية أن يكون التوزيع الاحتمالي للبيانات المستخدمة هو التوزيع الطبيعي، إضافة إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات، لذلك سيتم فحص عدم وجود مشكلة ارتباطات تبادلية بين المتغيرات، إضافة إلى التوزع الطبيعي للبيانات، وبدون تحقق هذه الشروط لا يمكن تطبيق الاختبار من الناحية العلمية.

5-1-1 الارتباطات التبادلية بين المتغيرات:

تم فحص نموذج الانحدار للتحقق من عدم وجود مشكلة ارتباطات تبادلية عالية بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، حيث يعتبر اختبار مصفوفة الارتباط واحداً من الطرق للكشف عن هذه المشكلة، فكلما كان معامل الارتباط مرتفع بين المتغيرات المستقلة دل ذلك على وجود مشكلة التعدد الخطي، وجعل من الصعب تحديد مساهمة كل متغير في تفسير التغيرات في المتغير التابع (سويدان،2010)، إن وجود ارتباط يزيد عن (80%) بين أي متغيرين مستقلين أو أكثر يعتبر ارتباطاً عالياً من الممكن أن ينتج عنه تشويه العلاقة بين أحد المتغيرين والمتغير التابع. يلاحظ من الجدول انه لا توجد مشكلة تعدد خطي عالية إلى الحد الذي من الممكن أن تؤثر في نتائج تحليل الانحدار(Gujarati, 1992)

جدول (1-5)

مصفوفة الارتباط بين متغيرات الدراسة

	Board	AudCom	CEO	Ind	CCS	DS	Size	ROE	leverage
Board	1								
AudCom	0.256*	1							
CEO	0.204	0.161	1						
ind	0.398**	0.237	-0.012	1					
CCS	-0.342**	-0.121	-0.121	0.047	1				
DS	0.077	0.112	0.243	-0.175	0.028	1			
Size	0.223	0.123	0.068	0.062	0.228	-0.094	1		
ROE	0.258*	0.130	0.337**	0.069	-0.074	0.001	0.069	1	
leverage	-0.115	-0.021	-0.068	0.036	-0.010	-0.028	-0.048	-0.345**	1

** ذات دلالة احصائية عند مستوى (1%)

* ذات دلالة احصائية عند مستوى (5%)

5-1-2 توزيع المتغيرات:

إن أحد الاختبارات المهمة لاستخدام تحليل الانحدار المتعدد هو التحقق من أن جميع المتغيرات بما فيها المتغير التابع تتبع التوزيع الطبيعي (Normal Distribution)، و لغرض التحقق من هذا الأمر فيما يتعلق بالمتغيرات المستمرة المستخدمة في نموذج الدراسة تم استخدام (Kolmogorov–smirnov test) و بينت النتائج إن جميع المتغيرات تتبع التوزيع الطبيعي عند مستوى دلالة 5% فيما عدا حجم الشركة المعبر عنه بأجمالي الأصول ينحرف عن التوزيع الطبيعي لذلك تم تحويله إلى اللوغاريتم الطبيعي وقد أشارت النتائج أن هذا المتغير يتبع توزيع طبيعيا عند مستوى دلالة (5%) لذلك سيتم استخدام هذا المتغير عند أجراء التحليل بعد التعديل.

2-5 - فرضيات الدراسة:

تتمحور فرضيات الدراسة حول النقاط التالية:

1. يمارس المديرون في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان ظاهرةَ إدارة الأرباح.

2. يوجد تأثير للعوامل التالية المرتبطة بحوكمة الشركات على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي:

- وجود لجنة تدقيق.
- عدد أعضاء مجلس الإدارة.
- استقلالية أعضاء مجلس الإدارة.
- الفصل بين منصب المدير و مجلس الإدارة.

3. يوجد تأثير للعوامل الديموغرافية التالية للشركات على إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي:

- حجم المنشاة.
- عدد الأفراد الذين يملكون نسبة كبيرة من الأسهم.
- الأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة.
- الرافعة المالية.

* ربحية الشركة.

3-5 التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة:

يبين الجدول رقم (5-2) التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة الوهمية (لجنة التدقيق، الجمع بين منصب المدير ورئيس مجلس الإدارة) والمتمثلة بـ (62) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان لعام 2010، يلاحظ من الجدول أن (74.2%) من شركات العينة يوجد لديها لجنة تدقيق داخلي وأن (25.8%) من تلك الشركات ليس لديها لجنة تدقيق داخلي، وأن (75.8%) منها تقوم بعملية الفصل بين منصب المدير التنفيذي للشركة ورئاسة مجلس الإدارة وأن (24.2%) منها لا تقوم بعملية الفصل بين منصب المدير التنفيذي ورئيس مجلس الإدارة.

جدول رقم (5-2)

الإحصاء الوصفي لمتغيرات الوهمية الدراسة

لجنة التدقيق	**التكرار**	**النسبة المئوية**
وجود لجنة تدقيق	46	74.2
عدم وجود لجنة تدقيق	16	25.8
الجمع بين منصب المدير ومجلس الإدراة	**التكرار**	**النسبة المئوية**
وجود جمع في المنصبين	15	24.2
عدم وجود جمع في المنصبين	47	75.8

يبين الجدول (5-3) الوصف الإحصائي للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة غير الوهمية والمتمثلة ب (62) شركة مدرجة في بورصة عمان لعام 2010. ويلاحظ من الجدول:

1. المتوسط الحسابي لإدارة الأرباح (12.166) بانحراف معياري (93.62128) ويعتبر كبيرا نسبيا مما يدل على تفاوت كبير في ممارسة إدارة الأرباح.

2. وجود تفاوت كبير في نسبة تركز الأسهم بيد المستثمرين حيث بلغ المتوسط الحسابي (0.034402) بانحراف معياري قدرة (0.722136) و هو مرتفع نسبيا و خاصة ان تركز الملكية قد عبر عنها بنسبة مئوية.

3. وجود تفاوت كبير بين حجم الشركات مما يدل على تفاوت كبير بين مجموع أصولها، حيث بلغ المتوسط الحسابي (53415301.55) بانحراف معياري قدرة (15258847.391).

4. لا يوجد تفاوت كبير في نسبة عدد أعضاء مجلس الإدارة حيث بلغ المتوسط الحسابي (8.24) بانحراف معياري قدرة (2.302) .

5. لا يوجد تفاوت كبير في نسبة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة حيث بلغ المتوسط الحسابي (0.872435) بانحراف معياري قدرة (0.1284052) .

6. يوجد تفاوت متوسط في الأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة حيث بلغ المتوسط الحسابي (0.034402) بانحراف معياري قدرة (0.0722136) .

7. لا يوجد تفاوت كبير في الرافعة المالية حيث بلغ المتوسط الحسابي (0.019003) بانحراف معياري قدرة (0.2313843).

من المأمول أن تسهم هذه البيانات في الإحصاءات الوصفية لشركات العينة و التنوع في متغيرات الدراسة المستقلة في تفسير التباينات في المتغير التابع إدارة الأرباح.

جدول رقم (5-3)

الإحصاء الوصفي للمتغيرات المستقلة للدراسة

المتغيرات	العدد	القيم الصغرى	القيم العليا	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
إدارة الأرباح	62	-39.51	735.16	12.1662	93.62128
عدد أعضاء مجلس الإدارة	62	3	14	8.24	2.302
استقلالية أعضاء مجلس الإدارة	62	0.4	1	0.872435	0.1284052
الأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة	62	0	0.3702	0.034402	0.0722136
نسبة كبار المساهمين	62	0.0636	1	0.034402	0.722136
حجم المنشأة(أجمالي الأصول)	62	875735	1008039000	53415301.55	15258847.391
الرافعة المالية	62	0.0251	1.0296	0.346732	0.2355035
ربحية الشركة	62	-0.5288	0.9946	0.019003	0.2313843

5-4 نتائج تحليل الانحدار المتعدد لكامل عينة الدراسة:

يبين الجدول رقم (5-4) نتائج تحليل الانحدار لعينة الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان والبالغ عددها (55) و ذلك بعد استبعاد القيم الشاذة التي تؤثر بشكل كبير على المعادلة الخطية، حيث لوحظ من العينة، أنه هناك دلالة إحصائية للنموذج عند مستوى دلالة (5%) حيث أن قيمة F= 2.138 ، وأن المتغيرات المستقلة التي يتضمنها نموذج الانحدار

قادرة على تفسير (16%) من التباين في استخدام إدارة الأرباح بين الشركات من خلال **Adj** R^2 . وقد لوحظ من الجدول أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وإدارة الأرباح.

ولم يلاحظ وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى (5%) أو (1%) لباقي المتغيرات وإدارة الأرباح.

جدول (4-5)

نتائج الانحدار المتعدد

Coefficients			
Independent Variable	**βSTD -COEF**	**T-Value**	**Sig. Level**
Board	-0.104	-0.644	0.523
AudCom	0.191	1.431	0.159
CEO	-0.070	-0.511	0.612
Ind	-0.357	-2.456	0.018
CCS	-0.146	-1.030	0.308
DS	-0.033	-0.251	0.803
ROE	-0.216	-1.478	0.146
Leverage	0.178	1.238	0.222
Log Size	0.058	0.392	0.697
	Adj R^2 = 0 .157	**α** = 5.984	**F**= 2.138
		N = 55	**Sig. = 0.045**
The dependant variable is : **earning management**			

بناء على الجدول(5-4) يكون نموذج الانحدار:

$$EM_{it} = 5.984 + 0.191 * AudCom_{it} - 0.104 * Board_{it} - 0.357 * Ind_{it} - 0.070 * CEO\ it + 0.058 * Size_{it} - 0.033 * CCS_{it} - 0.033 * DS_{it} + 0.178 * leverage_{it} - 0.216 * ROE_{it} + 1.99$$

5-5 مناقشة نتائج تحليل الانحدار و اختبار فرضيات الدراسة:

من خلال نتائج تحليل الانحدار لعينة الدراسة يلاحظ أن هناك علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وإدارة الأرباح؛ أي أن إدارة الأرباح تتناقص في حال زيادة عدد الأفراد المستقلين غير التنفيذين في مجلس الإدارة والذين ليس لهم ارتباطات أخرى مع الشركة يمكن أن تؤثر على قراراتهم وهذه النتيجة تتفق مع أغلب الدراسات السابقة وسيتم تفسيرها في اختبار الفرضيات.

بالنسبةِ إلى بقية المتغيرات(عدد أعضاء مجلس الإدارة، لأسهم المملوكة من قبل مدير الشركة، نسبة كبار المساهمين، حجم المنشأة، الرافعة المالية، ربحية الشركة) لم يوجد أي علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (5%) أو (1%) مع إدارة الأرباح، وبناء على هذه النتائج يمكن اختبار الفرضيات:

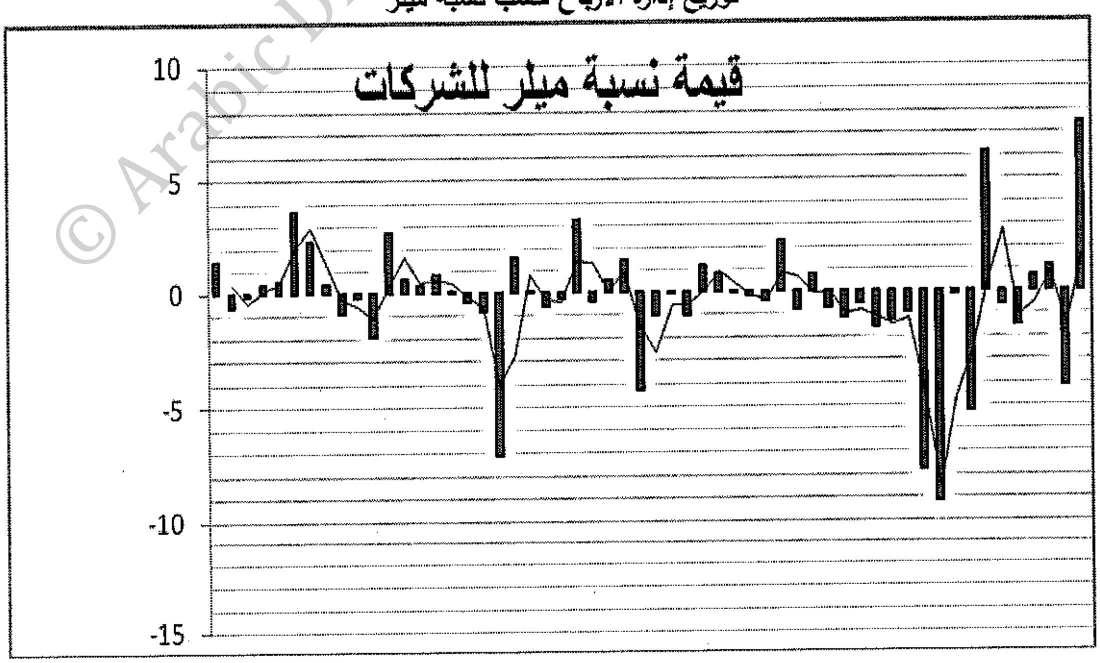
الفرضية الأولى:

نرفض الفرضية الأولى التي تنص على عدم وجود تطبيق لإدارة الأرباح في الشركات الصناعية الأردنية، وبالرجوع للنسبة المستخدمة في القياس وهي نسبة ميلر التي تقول: إن اختلاف قيم هذه النسبة عن الصفر سواء بالموجب أو السالب هو دليل على وجود استخدام لإدارة الأرباح في الشركة، وتتفاوت نسبة اللجوء إلى إدارة الأرباح حسب البعد عن الصفر. و

يوضح الشكل (5-1) توزع القيم المحتسبة من خلال نسبة ميلر للشركات الأردنية، حيث نلاحظ عدم وجود أي شركة تساوي نتيجة احتساب نسبة ميلر لها الصفر أي أن الشركات الصناعية الأردنية تستخدم إدارة الأرباح بدرجات متفاوتة، وهذا ما دل عليه المتوسط الحسابي (12.166) بانحراف معياري (93.62128) ويعدُّ كبيرا نسبيا مما يدل على تفاوت كبير في ممارسات إدارة الأرباح؛ أي أن هناك شركات تمارس إدارة الأرباح بشكل كبير جدا مقارنة بغيرها، وربما يعود هذا الأمر إلى ضعف الأداء الرقابي في بورصة عمان، وعدم وجود القوانين الملزمة للشركات التي تمنعها من استخدام إدارة الأرباح. و هذا ما توصلت له دراسة (أبو عجيلة والشريف،2007) و(دراسة أبو عجيلة وحمدان،2010) ودراسة (2009، Al-khabash and Al-Thuneibat) إلى أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية تمارس إدارة الأرباح.

الشكل (1-5)

توزيع إدارة الأرباح حسب نسبة ميلر



الفرضية الثانية:

يتعلق بهذه الفرضية عدة فرضيات فرعية سيتم مناقشتها كل على حدة:

- ❖ **الفرضية الفرعية الأولى:** نقبل الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، ويمكن تفسير هذه العلاقة على أن وجود عدد أكبر من الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة يجعل الرقابة على القرارات أكبر مما يحد من اللجوء إلى أدارة الأرباح، ويتوافق مع ما توصل له (Millon Cornett et al, 2009) في أن هناك علاقة سلبية بين استقلالية مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، فيما لم يجد (أبو عجيلة والشريف ،2007) في دراستهما أي دليل على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين ويعزى سبب الاختلاف مقارنة مع الدراسة الحالية في استخدام نسبة مختلفة لاحتساب قيمة إدارة الأرباح.

- ❖ **الفرضية الفرعية الثانية:** نرفض الفرضية الثالثة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود لجنة تدقيق وإدارة الأرباح، مما يدل على أن لجان التدقيق الداخلي لا تملك الصلاحيات اللازمة للتأثير على القرارات المتعلقة بالقوائم المالية، وهذا يتعارض مع ما توصلت له دراسة (الرفاعي ،2010) التي وجدت علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين جودة التدقيق الداخلي وحجم عمل التدقيق الداخلي المرتبط بعملية إعداد وعرض التقارير المالية وإدارة الأرباح.

- **الفرضية الفرعية الثالثة:** نرفض الفرضية الرابعة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، وربما يعود ذلك إلى أن أغلب

الشركات الأردنية يسيطر عليها عدد محدود من الشركات أو الأشخاص الذين يكون لهم صلة ببعضهم، مما يجعل القرارات المتخذة تكون متماثلة وهذا يتعارض مع ما توصل له (Al-khabash and Al-Thuneibat ،2009) في أن خصائص الهيكل الإداري الداخلي له تأثير كبير على ممارسات إدارة الأرباح غير الشرعية.

❖ **الفرضية الفرعية الرابعة:** نرفض الفرضية الخامسة التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الفصل بين منصب المدير ورئاسة مجلس الإدارة وإدارة الأرباح، وربما يعود سبب ذلك في البيئة الأردنية إلى أن اغلب الشركات مسيطر عليها من قبل أفراد أو عائلات، وسيكون المدير مرتبط بشكل كبير برئيس مجلس الإدارة؛ أي أن الفصل الموجود هو عبارة عن فصل وهمي غير حقيقي مما لا يجعل هناك تعارض في رأي المدير ورئيس مجلس الإدارة مما لا يخلق أثرا كبيرا على إدارة الأرباح في الأمد القصير وهذا يتعارض مع ما وجده (Lin &Hwang ,2010) من وجود علاقه سلبية بين إدارة الأرباح واستقلالية المدير العام وما وجده (Millon Cornett et al،2009) و(Murhadi ، 2009)، فقد وجدا أن هناك علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح واستقلالية الإدارة التنفيذية.

الفرضية الثالثة:

يتعلق بهذه الفرضية عدة فرضيات فرعية سيتم مناقشتها كل على حدة:

❖ **الفرضية الفرعية الأولى** :نقبل الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، وقد تعارضت مع دراسة (Millon Cornett et al,

2009) في أن هناك علاقة سلبية بين رأس المال وإدارة الأرباح، ويتعارض مع ما توصل له (Al-khabash and Al-Thuneibat ،2009) من عدم وجود فرق كبير بين الشركات الكبيرة والصغيرة فيما يتعلق بممارسات لإدارة الأرباح، وتعارضت النتيجة مع دراسة (Shen and Chih, 2007) والتي توصلت إلى أن الشركات ذات الحجم الكبير يوجد لديها ممارسة أكثر لإدارة الأرباح.

- **الفرضية الفرعية الثانية** : نرفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين تركز الملكية وإدارة الأرباح، وهذا يمكن أن يدل على ضعف الأثر الذي يملكه كبار الملاك على القرارات المالية في الشركة؛ أي أن القرارات تكون محصورة بالأعضاء الداخلين في الشركة، وهذا يتوافق مع ما توصل له (Murhadi, 2009) من أنه ليس هناك أثر لنسبة تركز الأسهم بيد أحد الأشخاص على ممارسة إدارة الأرباح، وتوافقت مع دراسة (المومني، 2006) من أنه لا يوجد علاقة بين ونسبة ملكية كبار المستثمرين وإدارة الأرباح في قطاعات العمل الاقتصادية كافة.

- **الفرضية الفرعية الثالثة** : نرفض الفرضية التي تنص وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأسهم المملوكة من قبل المدير وإدارة الأرباح.

- **الفرضية الفرعية الرابعة** : نرفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الرافعة المالية وإدارة الأرباح في سوق عمان المالي وهذا يتعارض مع ما توصل له (Iqbal A& Strong N، 2010) إلى أن الشركات التي تملك نسبة عالية من الديون إلى حقوق الملكية تكون أكثر قابلية لاستخدام الاحتياطيات الاختيارية الحالية لمعالجة مشاكلها المالية، كما يتفق مع ما دراسة (Shen and Chih, 2007) فعندما

يكون تأثير الرافعة المالية موجود فمن الصعب عندها ممارسة إدارة الأرباح، لأن الشركة ذات المديونية العالية تكون عرضة للمراقبة دقيقة، وبالتالي من الصعب خداع السوق عن طريق التلاعب في الأرباح.

❖ **الفرضية الفرعية الخامسة** : نرفض الفرضية التي تنص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ربحية الشركة وإدارة الأرباح وهذه تتعارض مع ما توصل له (Shen and Chih, 2007) من أن الشركات ذات مستوى العائد القليل هم عرضة لممارسة إدارة الأرباح بشكل أكبر، ولكن مستوى حوكمة الشركات الجيدة للشركات يمكن أن تخفف هذه الممارسات.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

6-1 ملخص نتائج الدراسة

6-2 الاستنتاجات

6-3 التوصيات

6-1 ملخص نتائج الدراسة:

وفيما يلي ملخص لنتائج الدراسة:

1. إن أغلب الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان لعينة الدراسة قد مارست إدارة الأرباح خلال الفترة 2010.
2. وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.
3. عدم وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين حجم المنشأة وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.
4. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين وجود لجنة تدقيق وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي
5. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين عدد أعضاء مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي
6. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين الفصل بين منصب المدير ورئاسة مجلس الإدارة وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي
7. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين تركز الملكية وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي

8. عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة 5% بين الأسهم المملوكة من قبل المدير وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي

9. عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% بين الرافعة المالية و إدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي

10. عدم وجود علاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى دلالة 5% بين ربحية الشركة وإدارة الأرباح في الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي.

جدول(6-1)

تلخيص الفرضيات

رقم الفرضية	مضمون الفرضية	قطاع الصناعة
1	لا يوجد ممارسة لإدارة الأرباح	رفض
2	علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد الأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة وإدارة الأرباح	قبول
3	وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم المنشأة و إدارة الأرباح	رفض
4	وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود لجنة تدقيق وإدارة الأرباح	رفض
5	وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عدد أعضاء مجلس الإدارة و إدارة الأرباح	رفض
6	وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الفصل بين منصب المدير و رئاسة مجلس الإدارة و إدارة الأرباح	رفض
7	وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين تركز الملكية و إدارة الأرباح	رفض
8	وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الأسهم المملوكة من قبل المدير وإدارة الأرباح	رفض
9	وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الرافعة المالية و إدارة الأرباح	رفض
10	وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ربحية الشركة و إدارة الأرباح	رفض

6-2 الاستنتاجات:

بناء على ما توصلت له نتائج الدراسة، فأنه يمكن الاستنتاج بأن الشركات الصناعية في سوق عمان المالي تمارس إدارة الأرباح بشكل متفاوت، وهذا يشكل امتداد لما وجدته دراسات سابقة استخدمت نماذج مختلفة في قياس إدارة الأرباح كنموذج جونز وجونز المعدل كدراسة أبو عجيلة والشريف(2007) ودراسة أبو عجيلة وحمدان(2010) ودراسة-Al khabash and Al-Thuneibat (2009) أي أن القوانين التي فرضت اما تكن مجدية او لم يتم تطبيقها بالشكل السليم في ردع المديرين عن ممارسة إدارة الأرباح، وأن القطاع الصناعي بحاجة إلى قوانين أكثر صرامة للحد من هذه الظاهرة السلبية .

رغم أن نسبة الشركات التي تقوم بالفصل بين منصب المدير و رئيس مجلس الادارة (75%) لكن هذا الفصل لم يكن فصلاً حقيقياً بين منصب الإدارة التنفيذية ورئيس مجلس الإدارة مما جعل قرارات المدير المتخذة لا تؤثر على القوائم المالية لذلك لابد من أن يكون هذا الفصل تاما، يضمن استقلالية المدير بالشكل التام حيث لا يرتبط باي صلة برئيس مجلس لإدارة لضمان سلامة القوائم المالية.

بالنسبة للجنة المراجعة رغم أن نسبة كبيرة من الشركات لديها لجان مراجعة لكن يبدوا أنه لا اثر لهذه اللجان مما يعني عدم منح الجان الاستقلالية الكاملة.

قد تعد نسبة ميلر رغم سهولة حسابها لكنها كانت بعيدة عن الواقع نوعا ما ولم تستطع أن تعطي تفسيرا دقيقا لإدارة الأرباح بسبب اعتمادها على جزء واحد من المرونة في المعاير المحاسبية ألا وهو القصير الأجل دون النظر لطويل الأجل والذي يعتبر جزءا مهما يمكن التلاعب فيه عكس نسبة جونز أو جونز المعدل التي تأخذ الاستحقاقات طويلة الأجل بعين الاعتبار لكن رغم ذلك يعاب عليها أنها لا تستطيع التمييز بين الاستحقاق الاختياري

والاستحقاق الإجباري لذلك لابد من وجود نسبة لقياس الاستحقاق طويل الأجل و قصير الأجل دون إهمال أي جزء منهما، مما يعطي تفسيراً أكثر شموليةً ووضوح.

3-6 التوصيات:

اعتمادا على ما توصلت له هذه الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

1. استمرار الشركات في استخدام إدارة الأرباح ناتج عن ضعف في العنصر الرقابي للبورصة، وقيام الجهات الرقابية بتشديد العقوبات ورفع الغرامات وابتكار أساليب رقابية للتعامل السريع والفعال مع أي مخالفات سيحسن من القدرة على مكافحة هذه الظاهرة السلبية التي لها أثر كبير على الاقتصاد.
2. قيام الجهات الحكومية والهيئات الرسمية بإصدار تعليمات للشركات بتطبيق قواعد الحوكمة، وضمان استقلالية التامة للجان التدقيق الداخلي يساعد في ضمان سلامة القوائم المالية.
3. أصدار تعليمات للشركات المساهمة الصناعية بضرورة الفصل الحقيقي في الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة.
4. إيجاد الوعي لدى شركات تدقيق الحسابات والمحللين الماليين وحملة الأسهم والمديرين إلى ما تحمله هذه الممارسات من مخاطر على أداء أعمالهم واستمرارهم في السوق.

5. دراسات مستقبلية مقترحة للأبحاث حول ممارسة إدارة الأرباح:

- العوامل التي تحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- عدم الاكتفاء باستخدام نموذج واحد بل استخدام نموذجين لقياس أدارة الأرباح على المدى القصير أو الطويل .

قائمة المراجع

أولاً – المراجع العربية:

أبوعجيلة، عماد. حمدان، علام. (2010). "**أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح– دليل من الأردن)**". *المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية* ، جامعة اليرموك، إربد – الأردن. ص: 1 – 30.

أبو العطا، نرمين، "**حوكمة الشركات سبيل التقدم مع إلقاء الضوء على التجربة المصرية**"، *مجلة الإصلاح الاقتصادي*، العدد8، 2003.

آل خليفة، إمام حامد، "**صناديق الاستثمار ومفهوم الحوكمة**"، *بحوث وأوراق عمل لمؤتمر متطلبات حوكمة الشركات وأسواق المال العربية*، شرم الشيخ، مصر، 2007.

البشير، محمد، "**التحكم المؤسسي ومدقق الحسابات**"، جمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين، *المؤتمر العلمي المهني الخامس تحت شعار التحكم المؤسسي واستمرارية المنشاة*، عمان، الأردن، 2003.

التميمي، ارشد فؤاد و النعيمي، عدنان تايه،2008، التحليل و التخطيط المالي: تجاه معاصرة، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان،الاردن.

الجعيدي، عمر عيد مسلم،2007 "**مستوى الحاكمية المؤسسية وأثره في أداء الشركات دراسة تطبيقية لنموذج(Cedit Lyonnais Securities Asia) على الشركات المدرجة في بورصة عمان**" ، *أطروحة دكتوراه غير منشورة*، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية عمان.

الدهراوى ، كمال الدين، 2006، " دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة "، المكتب الجامعي الحديث ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

الداعور, جبر. عابد, محمد. (2009). "**أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة، في سوق فلسطين للأوراق المالية (دراسة تطبيقية)**. *مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)*, المجلد السابع عشر، العدد الأول. ص 809 – 845.

الرفاعي. إبراهيم، 2010، جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، الندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة، المملكة العربية السعودية.

الرحيلي، عوض بن سلامة. 2008. لجان المراجعة كاحد دعائم حوكمة الشركات، مجلة الملك عبد العزيز: الاقتصاد و الادارة، المجلد 22، العدد 10، ص 179-218.

السعدني، مصطفى حسن بسيونى. ٢٠٠٥. المراجعة الداخلية في إطار حوكمة الشركات من منظور طبيعة خدمات المراجعة الداخلية، المؤتمرالعربي الأول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات (تدقيق الشركات– تدقيق المصارف والمؤسسات المالية – تدقيق الشركات الصناعية) ، القاهرة.

الشواورة، فيصل محمود، 2009، قواعد الحوكمة وتقييم دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني.

العشماوي, محمد. الرحيلي, عوض. (2010). "**دور الأجهزة العليا للرقابة والمحاسبة في إطار تقويم انعكاسات الأزمات المالية على أسواق الأوراق المالية**". *المؤتمر الثاني للعلوم المالية والمحاسبية* , جامعة اليرموك , إربد – الأردن. ص: 363 - 399.

المومني، محمد. (2006). "**تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان** ". رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان– الأردن.

النواس، رافد عبيد، "**اثر حوكمة الشركات على جودة أداء مراقب الحسابات – أنموذج مقترح**–" *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*، جامعة بغداد، المجلد رقم 14، العدد 50، 2000.

حمادة، رشا،2010، دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية) ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد 26 ، العدد الثاني.

ريحاوي، مها محمود رمزي، 2008، الشركات المساهمة ما بين الحوكمة والقوانين والتعليمات (حالة دراسية للشركات المساهمة العامة العمانية)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24 ، العدد الأول.

سليمان، محمد مصطفى، "**حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري – دراسة مقارنة**–"، *الدار الجامعية*، مصر، 2006.

سويدان، ميشيل سعيد، 2010 ، بعض العوامل المحددة لأتعاب التدقيق: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، مجلد 24، العدد 1، ص49-86.

شتيوي، أيمن. (2009). "**دراسة تطبيقية لتحليل تأثير العوامل الاقتصادية علي ممارسات إدارة الأرباح بالشركات المصرية**". *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، العدد: 1.

عبد الحميد, ممدوح. (1999). "**أثر السياسات المحاسبية لإدارة الأرباح على أسعار الأسهم بالتطبيق على الأسهم المتداولة في سوق الأوراق المالية المصرية**". *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة جامعة عين شمس، القاهرة، العدد: 2، ص 406- 449.

علام، بهاء الدين، 2009، اثر الاليات الداخلية لحوكمة الشركات على الاداء المالي للشركات المصرية: دراسة تطبيقية، وزارة الاستثمار، مركز المديرين.

علي، عبد الوهاب نصر. وشحاتة، شحاتة السيد، 2007، مراجعة الحسابات و حوكمة الشركات في بيئة الاعمال العربية و الدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

عيسى. سمير، أثر جودة المرجع الخارجي على عمليات إدارة الأرباح- دراسة تطبيقية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية ، جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد ٤٥، العدد ٢، 2008.

قباجة، عدنان عبد الحميد، 2008، اثر فاعلية الحوكمة المؤسسية على الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق فلسطين للاوراق المالية، رسالة دكتوراه، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الاردن.

ميخائيل، اشرف حنا، "**تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات**"، *بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات*، القاهرة، 2005.

يعقوب، فيحاء عبد الله ومحمد، إيمان شاكر، "**دور معايير الحوكمة في الحد من الآثار السلبية للعولمة والخصخصة**" *مجلة دراسات محاسبية مالية*، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العدد الخامس، 2007.

يوسف، محمد حسن، محددات الحوكمة ومعاييرها مع إشارة خاصة لنمط تطبيقها في مصر، ورقة عمل، 2007.

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Agrawal, A. and S. Chadha (2005). "Corporate Governance and Accounting Scandals*." Journal of Law and Economics **48**(2): 371-406.

Al-khabash, A. A. and A. A. Al-Thuneibat (2008). "Earnings management practices from the perspective of external and internal auditors: Evidence from Jordan." Managerial Auditing Journal **24**(1): 58-80.

Baker, T., D. Collins, et al. (2003). "Stock option compensation and earnings management incentives." Journal of Accounting Auditing Finance **18**(4): 557-582.

Bartov, E. and P. Mohanram (2004). "Private information, earnings manipulations, and executive stock-option exercises." Accounting Review: 889-920.

Cadbury, A.1992.report of the committee on the financial aspects of corporate governance, south quay, marsh wall London.1-90.

Clikman, Paul M. August 2003. Where Auditors Fear to Tread: Internal Auditors Should be Proactive in Educating Companies on the Perils of Earnings Management and in Searching for Signs of its Use, *High Beam Research*, PP. 69-78.

Cornett, M. M., J. J. McNutt, et al. (2009). "Corporate governance and earnings management at large US bank holding companies." Journal of Corporate Finance **15**(4): 412-430.

Donaldson, L. and J. H. Davis (1991). "Stewardship theory or agency theory: CEO governance and shareholder returns." Australian Journal of Management **16**(1): 49-64.

Dye, R. A. (1988). "Earnings management in an overlapping generations model." Journal of Accounting research **26**(2): 195-235.

Garc Meca, E. and J. P. S‹nchez Ballesta (2009). "Corporate Governance and Earnings Management: A Meta Analysis." Corporate Governance: An International Review **17**(5): 594-610.

Gaver, J. J., K. M. Gaver, et al. (1995). "Additional evidence on bonus plans and income management." Journal of Accounting and Economics **19**(1): 3-28.

Healy, P. and J. Wahlen (1998). "A review of the earnings management literature and its implications for standard setting."

Iqbal, A. and N. Strong "The effect of corporate governance on earnings management around UK rights issues." International Journal of Managerial Finance **6**(3): 168-189.

James, N. 2005. Corporate governance practices, CEO characteristics and firm performance, Journal of Corporate Finance. P 197-228.

Johnson, S., P. Boone, et al. (2000). "Corporate governance in the Asian financial crisis." Journal of financial Economics **58**(1): 141-186.

Klein, A. (2002). "Audit committee, board of director characteristics, and earnings management." Journal of Accounting and Economics **33**(3): 375-400.

Lin, J. W. and M. I. Hwang "Audit Quality, Corporate Governance, and Earnings Management: A Meta Analysis." International Journal of Auditing **14**(1): 57-77.

Lin, J. W., J. F. Li, et al. (2006). "The effect of audit committee performance on earnings quality." Managerial Auditing Journal **21**(9): 921-933.

Liu, Q. and Z. J. Lu (2007). "Corporate governance and earnings management in the Chinese listed companies: A tunneling perspective." Journal of Corporate Finance **13**(5): 881-906.

Machuga, S. and K. Teitel (2007). "The effects of the Mexican corporate governance code on quality of earnings and its components." Journal of International Accounting Research **6**: 37.

Martine, steidl.(2009). Corporate governance and the financial crisis. International financial operation (ifo), world bank group

Marrakchi Chtourou, S., J. Bedard, et al. (2001). "Corporate governance and earnings management."

Mulford, C. W. and E. E. Comiskey (2002). The financial numbers game: detecting creative accounting practices, John Wiley & Sons Inc.

Neffati, A., I. Ben Fredj, et al. "Earnings Management, Risk and Corporate Governance in US Companies." Corporate Ownership and Control **8**(2): 170-176.

Rhee, S. G. "The Effect of Firm Size on Earnings Management."

Sarkar, A. (2005). Strategic Business Management and Banking, Egully. co

Schipper, K. (1989). "Commentary on earnings management." Accounting horizons **3**(4-5): 91-102.

Shah, S., H. Yuan, et al. "Earnings management and dividend policy: An empirical comparison between Pakistani listed companies and Chinese listed companies." International Research Journal of Finance and Economics **35**: 51-60.

Shen, C. H. and H. L. Chih (2007). "Earnings management and corporate governance in Asia's emerging markets." Corporate Governance: An International Review **15**(5): 999-1021.

Solomon, J.2007.corporat governance and accounting. Second Edition, john Wiley and sons, ltd, England.

Watts, R. L. and J. L. Zimmerman (1978). "Towards a positive theory of the determination of accounting standards." Accounting Review: 112-134.

Watts, R. L. and J. L. Zimmerman (1990). "Positive accounting theory: a ten year perspective." Accounting Review: 131-156.

Williamson Q, E, "The Mechanism of Governance "Oxford University Press, 1999.

Zurigat, Z. (2009). Pecking order theory, trade-off theory and determinants of capital structure: empirical evidence from Jordan, Heriot-Watt University.

المواقع الالكترونية:

- هيئة الاوراق المالية، 2007، دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان، عمان، الاردن،من الانترنت: http://jsc.gov.jo/library/633571467958396032.pdf
- منظمة التعاون القتصادية و التنمية، 2004، دليل مبادئ حوكمة الشركات، مترجم من خلال مركز المشروعات الدولية الخاصة: http://www.oecd.org/dataoecd/13/63/35032070.pdf date: 4/10/2011
- Magrath, L., and L.G. Weld, L.G. (2002). " Earnings Management and Early Warning Signs" , Available From: *http://www.nysscpa.org/cpajournal/2002/0802/features/f085002.htm.*
- Agrawal, Anup, & Chadha, Sahiba., 2004, " Corporate Governance and Accounting Scandels", Working Paper, http://www.paper.ssrn.com

Abstract

Mohammad, Almustafa. The Impact of corporate Governance on Earnings Management: An Empirical study on manufacturing Companies Listed in Amman Stock Exchange. Master of Accounting Thesis, Department of Accounting, Yarmouk University, 2012 (Supervisor: Prof. Mishiel Suwaidan.).

The main objective of this study was to investigate the extent to which manufacturing companies listed in the Amman Stock Exchange practice earnings management. In addition, the study attempted to examine the impact of corporate governance on practicing earnings management. To achieve the objectives, earnings management was measured by Miller's ratio for a sample of 62 manufacturing companies listed in the Amman Stock Exchange in 2010.

The results of the study showed that the overwhelming majority of the sample companies practiced to different degrees earnings management in 2010. The results of the multiple regression analysis indicated that there is a negative significant relationship between the independence of the company's board of directors and earning management at the 5% level. This suggests that the greater the independence of the board of directors, the lower the practicing of earnings management. The results for the other variables showed no significant relationship with earnings management. The study recommended increasing the level of awareness of interested parties to the importance of practicing earnings management subject and its negative impact if it was used for opportunistically by management.

Keywords: corporate governance, earnings management, industrial companies.